

Distr.: General
22 November 2019
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني بجنوب السودان

يشرف أعضاء فريق الخبراء الممددة ولايته عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٤٧١ (٢٠١٩) أن يحيلوا طيه التقرير المؤقت، المقدم وفقاً للفقرة ٣ من القرار.

وقد أحيل التقرير إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ ونظرت فيه اللجنة في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩.

ويرجو الفريق، ممتناً، إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة والتقرير المؤقت وإصدارهما باعتبارهما وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) إيميليو مانفريدي

منسق

فريق الخبراء المعني بجنوب السودان

(توقيع) مارك فيرولو

خبير

(توقيع) دين غيليسي

خبير

(توقيع) أندريه كولماكوف

خبير



التقرير المؤقت لفريق الخبراء المعني بجنوب السودان المقدم عملاً بالقرار ٢٤٧١ (٢٠١٩)

موجز

بعد مرور أكثر من عام على توقيع الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جنوب السودان، أفضى التنفيذ الانتقائي والدعم الدولي غير المتناسق للاتفاق إلى طريق مسدود محفوف بالمخاطر. وهذا ما ترك الملايين من المدنيين المعرضين للخطر والمعاناة، في جميع أنحاء البلاد وفي مخيمات اللاجئين، في انتظار تحقيق إنجاز سياسي في عملية سلام متوقفة تهدد بتقويض المكاسب الأمنية والإنسانية النسبية التي تحققت في الآونة الأخيرة.

ولم يُبدِ الموقعون على الاتفاق المنشط ما يكفي من إرادة سياسية وثقة وشعور بالحاجة الملحة للتسوية بشأن القضايا العالقة بما يهدف إلى تيسير التشكيل الشرعي لحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة. وعلى وجه الخصوص، أبدت الحكومة الحالية استعدادًا محدودًا للتسوية بشأن القضايا المتعلقة بالترتيبات الأمنية الانتقالية، وإعادة توحيد الجيش وعدد الولايات وحدودها.

وركزت الجهود الدولية الرامية إلى كسر الجمود بشكل أكبر على دعم الاجتماعات المباشرة بين الرئيس سلفاكبير وريك مشار وعلى التوصل إلى اتفاق بشأن تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة بدلاً من التركيز على التوصل إلى تفاهم بشأن المجموعة المحدودة من القضايا العالقة. وحتى هذه اللحظة، لم تثمر جهود الوساطة عن الدفع قدمًا بتنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جنوب السودان. وخلال العام الماضي، لم تُبدِ الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والدول الأعضاء المجاورة لجنوب السودان، وهي تحديدًا إثيوبيا، وأوغندا، والسودان، وكينيا، التزامًا كاملاً وملائماً في عملية السلام. واستفادت الحكومة، على وجه الخصوص، من النهج غير المتساوق الذي تتبعه المنطقة.

ولا تزال الحكومة غير راغبة في تخصيص ما يكفي من موارد لتنفيذ الأحكام السابقة للمرحلة الانتقالية تنفيذًا تامًا، ولا سيما الترتيبات الأمنية. ولم تعمل قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان على تجميع مقاتليها أو تزويد القوات الموحدة الضرورية بعدد كافٍ من العناصر. وفي الوقت نفسه، أكد فريق الخبراء أن جهاز الأمن الوطني قام في العام الماضي، خارج الترتيبات الأمنية المنبثقة عن الاتفاق المنشط، بتجنيد قوة تضم ١٠.٠٠٠ مقاتل على الأقل من المجتمعات المحلية في ولاية واراب السابقة.

واتبعت الحكومة أيضًا استراتيجية تهدف إلى تفكيك واستمالة قيادة كل من الأطراف الموقعة والأطراف غير الموقعة على الاتفاق المنشط. وأكد فريق الخبراء حقيقة أن الحكومة استغلت نزاعاً داخلياً نشب في ولاية مايوت داخل الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان بهدف ضعفة قوته من أساسها. وحاولت الحكومة أيضاً إضعاف التحالف الجديد القائم بين الأطراف غير الموقعة وتحالف حركات المعارضة في جنوب السودان، مع استمرارها في شن هجوم عسكري في الميدان ضد أحد أعضائها وهي جبهة الخلاص الوطني. وثمة احتمال في تفضي الاستراتيجية التي تنتهجها الحكومة إلى اختيار وقف إطلاق النار.

وقد تحسنت إمكانية وصول منظمات المساعدة الإنسانية بعد عام من الأمن النسبي الذي شهدته أنحاء كثيرة من البلاد. غير أن السكان لم يشعروا بفوائد السلام بعد. ووجد فريق الخبراء أدلة على

استمرار الانتهاكات لحقوق الإنسان، بما في ذلك تجنيد الأطفال في ولايتي الوحدة وواراب السابقتين، والاستخدام المتعمد للعنف الجنسي والجنساني في ولايتي الوحدة ووسط الاستوائية السابقتين. ولا يزال الحيز السياسي والمدني مغلقاً. فعلى وجه الخصوص، واصل جهاز الأمن الوطني اعتقال أعضاء المجتمع المدني، دون مراعاة للأصول القانونية، واحتجاز الناشطين السياسيين، من قبيل بيتر بيار أجاك وكيروبينو بول أجوك.

ولم يجدد الموقعون أولويات الاتفاق المنشط في ما يتعلق بحقوق الإنسان والمساءلة والأسباب الكامنة وراء النزاع، من قبيل التنافس على الموارد الطبيعية والموارد العامة. ولم تعمل الحكومة على زيادة الشفافية والرقابة في إدارة الشؤون المالية لإيرادات البلد من النفط وغيره. واستمر استغلال الموارد الطبيعية والاتجار بها على نحو غير مشروع. فعلى سبيل المثال، وجد فريق الخبراء أن قيادة كل من الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان في المناطق الخاضعة لسيطرتهم في ولايتي وسط وشرق الاستوائيتين السابقتين واصلت استغلال الأخشاب والاتجار بها بصورة غير قانونية.

ولم تنفذ المنطقة بانتظام حظر توريد الأسلحة ولا حظر تجميد الأصول وحظر السفر على الأفراد الخاضعين للجزاءات. وقد أكد فريق الخبراء أدلة على وجود الجيش الأوغندي في مناطق مختلفة من ولاية نهر ياي، بما في ذلك عملية انتشار جرت في تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٩، في انتهاك للحظر المفروض على الأسلحة.

المحتويات

الصفحة	
٥	أولا - معلومات أساسية
٥	ألف - الولاية والسفر
٥	باء - المنهجية
٦	جيم - التعاون مع المنظمات الدولية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة
٦	ثانيا - معلومات مستكملة عن ديناميات النزاع والجماعات المسلحة
٦	ألف - تنفيذ اتفاق السلام والجماعات المسلحة
١١	باء - التطورات الإقليمية والسياق الإقليمي
١٢	ثالثا - الأسلحة وتنفيذ حظر توريد الأسلحة
١٣	رابعا - انتهاكات القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان
١٣	ألف - إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية وانعدام الأمن الغذائي
١٤	باء - تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاع
١٤	جيم - العنف الجنسي والجنساني
١٤	دال - انتهاكات حقوق الإنسان والمسائلة عنها
١٦	خامسا - الشؤون المالية والموارد الطبيعية
١٦	ألف - الحكومة الانتقالية والموارد العامة
١٦	باء - تحصيل الإيرادات غير النفطية
١٨	جيم - الشفافية في قطاع النفط
	دال - دراسات حالات إفرادية عن استغلال الخشب من قبل الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان
١٩	سادسا - تنفيذ تدابير تجميد الأصول وحظر السفر
٢١	ألف - تجميد الأصول
٢١	باء - حظر السفر
٢١	سابعاً - خاتمة
٢٢	ثامنا - التوصيات
٢٤	المرفقات*

* تعمم المرفقات باللغة التي قدمت بها فقط وبدون تحرير رسمي.

أولا - معلومات أساسية

ألف - الولاية والسفر

- ١ - فرض مجلس الأمن، بموجب قراره ٢٢٠٦ (٢٠١٥)، نظام جزاءات يستهدف أفرادا وكيانات تشارك في النزاع الدائر في جنوب السودان وأنشأ لجنة للجزاءات (لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان). وفي ١ تموز/يوليه ٢٠١٥، حددت اللجنة ستة أفراد لتفرض عليهم جزاءات محددة الأهداف. وفرض مجلس الأمن، باتخاذ القرار ٢٤٢٨ (٢٠١٨)، على إقليم جنوب السودان حظراً على توريد الأسلحة وأضاف شخصين إلى قائمة الأفراد المحددة أسماءهم. وجدّد المجلس، باتخاذ القرار ٢٤٧١ (٢٠١٩) المؤرخ ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٩، نظام الجزاءات حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠٢٠.
- ٢ - وبموجب القرار ٢٤٧١ (٢٠١٩)، مدد مجلس الأمن أيضاً ولاية فريق الخبراء المعني بجنوب السودان حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠ لكي يتسنى له توفير المعلومات والتحليلات الرامية إلى دعم عمل اللجنة، بما في ذلك ما يتعلق منها بإمكانية تحديد الأفراد والكيانات الذين ربما يكونون ضالعين في الأنشطة المبينة في الفقرتين ١٣ و ١٥ من قراره ٢٤٢٨ (٢٠١٨) وبالصيغة التي أعيد تأكيدها في قراره ٢٤٧١ (٢٠١٩).
- ٣ - وفي ٢ تموز/يوليه ٢٠١٩، قام الأمين العام، بالتشاور مع اللجنة، بتعيين أعضاء الفريق الخمسة (انظر S/2019/544). ولم تتول الخبرة في الشؤون الإنسانية مهامها بعد.
- ٤ - ومنذ آب/أغسطس ٢٠١٩، سافر أعضاء الفريق إلى إثيوبيا، وأوغندا، وجنوب السودان، والسودان، وكينيا، والولايات المتحدة الأمريكية.

باء - المنهجية

- ٥ - أعدّ هذا التقرير استناداً إلى البحوث التي أجراها الفريق وإلى استعراض الوثائق التي أتاحتها حكومة جنوب السودان، وغيرها من الدول الأعضاء، والكيانات الإقليمية، والمنظمات الدولية، والكيانات التجارية. ويستند التقرير أيضاً إلى الأعمال السابقة للفريق، بما في ذلك تقاريره السابقة إلى مجلس الأمن واللجنة، العلني منها والسري، وإلى مئات المقابلات إضافة إلى مجموعة من المعلومات الموثوقة المستقاة من طائفة واسعة من المصادر. وبسبب حالة السيولة النقدية التي تشهدها الأمم المتحدة، فإن التقرير أقصر من التقارير المؤقتة التي كان يصدرها الفريق سابقاً.
- ٦ - ويمثل الفريق للمعايير التي أوصى بها الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن والمعني بالمسائل العامة المتعلقة بالجزاءات (S/2006/997) التي تدعو إلى الاعتماد على الوثائق الأصلية التي جرى التحقق منها والأدلة الملموسة وملاحظات الخبراء الميدانية. وقد تحقق الفريق من المعلومات الواردة في هذا التقرير مستعيناً في ذلك بمصادر متعددة ومستقلة لتلبية معايير الإثبات السليمة.
- ٧ - وقام الفريق بعمله بأكبر قدر ممكن من الشفافية، مع إيلائه الأولوية لحماية السرية، عند الاقتضاء. ويوصف مصدر أو وثيقة بصفة السرية إذا كان الكشف عنه يمكن أن يعرض سلامة المصدر للخطر أو يؤثر على سير التحقيقات التي يجريها الفريق.

جيم - التعاون مع المنظمات الدولية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة

٨ - بالرغم من أن الفريق يعمل بشكل مستقل عن وكالات الأمم المتحدة ومؤسساتها، فإنه يود أن يعرب عن امتنانه لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان للدعم الذي تلقاه منها في الميدان ولموظفي الأمم المتحدة الآخرين، ولا سيما في برينديزي، بإيطاليا، ونيويورك.

٩ - والتقى فريق الخبراء بوزير الدفاع وشؤون المحاربين القدامى في جنوب السودان، ورئيس الأركان العامة، ووزير الإعلام والاتصالات والتكنولوجيا والخدمات البريدية، ووزير المالية والتخطيط الاقتصادي لجنوب السودان؛ وبممثلي وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي، ووزارة النفط، ووزارة التعدين، ووزارة الزراعة والأحراج، ومصرف جنوب السودان؛ ورئيس المجلس التشريعي، وعدد من المسؤولين.

١٠ - وعملاً بالفقرة ١٨ من قرار مجلس الأمن ٢٤٢٨ (٢٠١٨)، بصيغته المجددة في قراره ٢٤٧١ (٢٠١٩)، الذي يؤكد على أهمية التشاور بين فريق الخبراء والدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية المعنية، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، فقد أجرى الفريق مشاورات مكثفة مع الدول الأعضاء وهذه الهيئات.

١١ - واجتمع الفريق مع ممثلين عن هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها في جنوب السودان وفي أماكن أخرى. وتشاور الفريق أيضاً مع ممثلي آلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية ومع اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في جنوب السودان.

ثانياً - معلومات مستكملة عن ديناميات النزاع والجماعات المسلحة

ألف - تنفيذ اتفاق السلام والجماعات المسلحة

١٢ - يلاحظ الفريق أنه، منذ تقديمه تقريره النهائي عملاً بالقرار ٢٤٢٨ (٢٠١٨) (انظر S/2019/301)، أحرز موقعو الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، المعتمد في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، تقدماً محدوداً في تنفيذ أحكامه خلال فترة الأشهر الثمانية السابقة للمرحلة الانتقالية وفترة تمديدها ستة أشهر. وبالنسبة للفترة التي سبقت الموعد النهائي لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة، المحدد في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، لاحظ الفريق أن التنفيذ الانتقالي للتدابير الرئيسية للاتفاق، ولا سيما من جانب الحكومة الحالية، قد ترك عدداً من المسائل دون حل، وأنه فاقم المناخ الحالي الذي يسوده انعدام الثقة بين موقعي الاتفاق وأعاق العودة الدائمة لجميعهم، ولا سيما ريباك مشار، إلى جوبا^(١).

١٣ - وعلى وجه الخصوص، أخفق موقعو الاتفاق في حل وتنفيذ الترتيبات الأمنية الانتقالية وفي عملية إعادة توحيد الجيش (المادة ٢-٢ من الاتفاق)؛ والتوصل إلى توافق نهائي في الآراء بشأن عدد الولايات

(١) مقابلات أجريت مع كبار ممثلي الحكومة، وقيادة قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، وجهاز الأمن الوطني، والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان وتحالف المعارضة في جنوب السودان، وأعضاء في المجتمع المدني، وقادة قبائل، وممثلين عن آلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية، ودبلوماسيين أجانب، وأفراد في أجهزة استخبارات إقليمية، في جوبا وكامبالا وأديس أبابا ونيروبي والخرموط وبالهااتف، في آب/أغسطس - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

وحدودها وتفويض السلطات المركزية (المادة ١-١٥)؛ وإجراء تعديل دستوري لإدماج الاتفاق في الدستور الانتقالي (المادة ١-١٨-١-١)؛ وتخصيص الحقائق الوزارية (المادة ١-١٢)^(٤). وقد أدى الإخفاق في حل بعض المسائل المعلّقة إلى تسريع اختيار اتفاق السلام السابق في تموز/يوليه ٢٠١٦ وإلى العودة إلى الحرب^(٥).

١٤ - والاتفاق اتفاق شامل يتضمن مواعيد نهائية طموحة أحقق موقعو الاتفاق في احترامها^(٤). وبعد تمديد الفترة السابقة للمرحلة الانتقالية، شدد وسطاء إقليميون ودوليون على أهمية عقد اجتماع مباشر بين الرئيس، سلفا كير، والسيد مشار، باعتبار ذلك إنجازا محتملا قد يمكّن من تجاوز حالات التأخير في تنفيذ مهام الفترة السابقة للمرحلة الانتقالية^(٥).

١٥ - وقد اجتمع السيد كير والسيد مشار مرتين في جوبا منذ أوائل أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ دون التوصل إلى تسوية شاملة بشأن ما تبقى من مهام الفترة السابقة للمرحلة الانتقالية. واجتمع الزعيمان في الفترة من ١١ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر، برعاية نائب رئيس مجلس السيادة في السودان، الفريق محمد حمدان دقلو الملقب بميمدتي. وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، خلال زيارة أعضاء مجلس الأمن إلى جوبا، اجتمع الزعيمان مرة أخرى^(٦).

١٦ - ولم تضع الاجتماعات المباشرة البلد على طريق السلام المستدام. وبعد الاجتماع المعقود في تشرين الأول/أكتوبر، أفاد السيد مشار بأن الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان لن يشارك في حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشّطة، وأشار إلى مغبة نشوب الحرب إن لم يُتوصّل إلى تمديد آخر للفترة السابقة للمرحلة الانتقالية. ومن جانبه، أكد السيد كير من جديد خطته لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشّطة في الموعد المحدد، وأشار إلى أنها ستتخذ قرارات بشأن المسائل المعلّقة. وقد أكد مجلس الأمن والممثل الخاص للأمين العام رئيس بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان هذا الأمر مؤخرا^(٧).

(٢) المرجع نفسه.

(٣) مقابلات أجريت مع مسؤولين حكوميين، وممثلين عن الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان وتحالف المعارضة في جنوب السودان، ومحللين محليين ودوليين، ودبلوماسيين أجانب، وأفراد في أجهزة استخبارات إقليمية، في جوبا وأديس أبابا والخطوم وكمبالا ونيروبي ونيويورك وبالهااتف، في آب/أغسطس - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

(٤) مقابلات أجريت مع ممثلين حكوميين كبار، وضباط من قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وجهاز الأمن الوطني، وقيادة الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان وتحالف المعارضة في جنوب السودان، وأعضاء في المجتمع المدني، وقادة قبائل، وممثلين عن آلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية، ودبلوماسيين أجانب، وأفراد في أجهزة استخبارات إقليمية، في جوبا وكمبالا وأديس أبابا ونيروبي والخطوم وبالهااتف، في آب/أغسطس - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

(٥) مقابلات أجريت مع دبلوماسيين دوليين وإقليميين، وأفراد في أجهزة استخبارات إقليمية، في نيويورك وجوبا وكمبالا وأديس أبابا، ونيروبي والخطوم وبالهااتف، في آب/أغسطس - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. انظر المرفق الأول.

(٦) مقابلات أجريت مع أعضاء في الحكومة، وممثلين عن الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، وأعضاء في المجتمع المدني، وصحفيين، وقادة قبائل، وأفراد في أجهزة استخبارات إقليمية، في جوبا والخطوم وبالهااتف، في أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. انظر راديو تمازج، "Kiir and Machar: We have made progress in talks" ("كبير ومشار: أحرزنا تقدما في المحادثات")، ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

(٧) مقابلات أجريت مع أعضاء في الحكومة، وممثلين عن جهاز الأمن الوطني، وقيادة الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان وتحالف المعارضة في جنوب السودان، وكبار موظفي بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان،

١٧ - واستنادا إلى محادثات مع ممثلين سياسيين وعسكريين عن شتى موقعي الاتفاق، بما في ذلك الحكومة، يرى الفريق أن حل بعض المسائل المعلقة سيستغرق شهرا^(٨). وعلى سبيل المثال، فإن إنشاء القوات الموحدة اللازمة الضرورية، بقوام قدره ٨٣ ٠٠٠ فرد، قد تأخر بكثير عن الموعد المحدد. وبحلول ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، لم يكن قد سُجِّل سوى ٤٧٤ ٧ من أفراد قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، مقارنة بنحو ٣٢ ٠٠٠ من مقاتلي المعارضة^(٩). ولم تقم قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان بعدُ بإخلاء المناطق المدنية من القوات العسكرية (المادة ٢-٣-٢-١)، وجمع الأسلحة الثقيلة الطويلة المدى والمتوسطة المدى (المادة ٢-٣-٢-٢)، وتقديم خرائط بمواقع القوات وحجمها وأسلحتها (المادة ٢-٣-٢-٤)^(١٠).

١٨ - وفيما يتعلق بمسألة عدد الولايات وحدودها، وافق كل من السيد كبير والسيد مشار في ١٢ أيلول/سبتمبر على تشكيل لجنة للمضي في مناقشة المسألة بعد أن أخفقت اللجنة المستقلة للحدود، التي حُددت ولايتها بموجب الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن اقتراح الأغلبية العودة إلى عدد الولايات السابق، وهو ١٠ ولايات، بدلا من عددها الحالي، وهو ٣٢ ولاية^(١١). ولم يحضر المسؤولون الحكوميون المعينون للانضمام إلى اللجنة أي اجتماعات حتى الآن^(١٢). ويرى الفريق أن السيد كبير لا يرغب في تغيير حالة الولايات الحالية وحدودها لأن تلك التغييرات لن ترضي قطاعات مختلفة من قاعدته الشعبية في قبائل الدينكا التي ينتمي إليها وستحد أيضا من عدد مناصب الإدارة

وأعضاء في المجتمع المدني، وقادة قبائل، ودبلوماسيين أجانب، ومحللين محليين وأجانب، وأفراد في أجهزة استخبارات إقليمية، في جوبا وكامبالا وأديس أبابا ونairobi والخرطوم وبالهاتف، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. انظر أخبار الأمم المتحدة، "UN Security Council calls for South Sudan leaders to speed up action on peace deal" ("مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يدعو قادة جنوب السودان إلى تسريع البت في اتفاق السلام")، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، ووكالة أسوشيتد برس، "South Sudan's opposition leader warns of return to civil war" ("زعيم المعارضة في جنوب السودان، يحذر من مغبة عودة الحرب الأهلية")، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

(٨) مقابلات أجريت مع أعضاء في الحكومة، وقيادة جهاز الأمن الوطني والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان وتحالف المعارضة في جنوب السودان، وأعضاء في المجتمع المدني، وقادة قبائل، وكبار موظفي بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، ودبلوماسيين أجانب، ومحللين محليين وأجانب، وأفراد في أجهزة استخبارات إقليمية، في جوبا وكامبالا وأديس أبابا ونairobi والخرطوم وبالهاتف، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

(٩) مقابلات أجريت مع أفراد في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وفي آلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية، وضباط كبار في قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان والجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان، وأعضاء في المجلس الوطني للفترة ما قبل الانتقالية، وأعضاء في المجتمع المدني، ومصادر سرية، في جوبا وبالهاتف، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

(١٠) مقابلات أجريت مع القيادة العسكرية لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، وجهاز الأمن الوطني، والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان وتحالف المعارضة في جنوب السودان، وأعضاء في المجتمع المدني، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وآلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية، وأفراد في أجهزة استخبارات إقليمية، في جوبا والخرطوم وأديس أبابا وكامبالا وبالهاتف، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

(١١) مقابلات أجريت مع أعضاء في اللجنة المستقلة للحدود، وخبراء في مجال الحدود، وأعضاء في المجلس الوطني للفترة ما قبل الانتقالية، وممثلين عن المجتمع المدني، ومسؤولين في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وأفراد في أجهزة استخبارات إقليمية، ودبلوماسيين أجانب، ومصادر سرية، في جوبا والخرطوم ونairobi وبالهاتف، في تموز/يوليه - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

(١٢) مقابلات أجريت مع مسؤولين حكوميين، وقيادة الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان وتحالف المعارضة في جنوب السودان، وأفراد في أجهزة استخبارات إقليمية، في جوبا والخرطوم وبالهاتف، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

الحلقة المختصة للموالين للحكومة^(١٣). وفي الوقت نفسه، يدرك السيد ميثار بأن ثمة مخاوف من كون المشاركة في حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشئة دون أن تقدم الحكومة تنازلات في هذه المسألة قد يفضي إلى نفور قطاعات كبيرة من أنصاره. ومن هؤلاء على وجه الخصوص أنصاره من خارج قبيلة النوير، القاعدة الأساسية للجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، مثلاً من قبيلة الشُّلُك التي يقودها الفريق جونسون أولوني، وقبائل الفرتيت وغالبية القوات التي ما زالت موالية للجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في ولايات شرق الاستوائية ووسط الاستوائية وغرب الاستوائية السابقة. وفي هذه الحالة، يكون الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان قد فقد أصلاً العديد من مناصريه الذين انضموا إلى إحدى الجماعات المسلحة غير الموقعة على الاتفاق، وهي جبهة الخلاص الوطني التي يقودها الفريق توماس سيريلو سواكا^(١٤).

١٩ - ويلاحظ الفريق أن تفضيل الحكومة الإبقاء على الوضع الراهن قد أدى إلى تنفيذ انتقائي لأحكام الاتفاق المتعلقة بالشفافية المالية^(١٥). ولم تف الحكومة بالتزاماتها بصرف أموال كافية لتنفيذ عملية السلام، ولم يدر المجلس الوطني للفترة ما قبل الانتقالية أمواله بشفافية (المادة ١-٤-٨). وقد تعهدت الحكومة في أيار/مايو ٢٠١٩ بصرف ١٠٠ مليون دولار لعملية السلام، وهو ما يمثل أصلاً نقصاناً كبيراً مقارنة بالميزانية الأصلية البالغة ٢٨٥ مليون دولار، لكنها لم تخصص سوى مبلغ يناهز ٣٥ مليون دولار^(١٦).

٢٠ - ومما يزيد الشك في التزام الحكومة بالتنفيذ الكامل للاتفاق استنتج الفريق أن الحكومة تروم ضم موقعين على الاتفاق من المعارضة إلى حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشئة، مقايضةً بذلك تأييدهم بمزايا اقتصادية أو سياسية^(١٧). وهذه استراتيجية أثبتت نجاعتها فيما يتعلق بغالبية أعضاء تحالف المعارضة في جنوب السودان، الذي انقسم بحكم الواقع إلى مجموعات متعددة. فقد أبدى بعض تلك المجموعات استعداداً للانضمام إلى حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشئة في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، بينما عارض الأمر مجموعات أخرى مثل الحركة الوطنية الديمقراطية بقيادة لام أكو^(١٨).

(١٣) مقابلات أجريت مع شيوخ الدينكا وقادتها، وأعضاء في المجتمع المدني، وأفراد في جهاز الأمن الوطني وجهاز الاستخبارات العسكرية التابع لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، ومصادر سرية، في جوبا وبالهاتف، في آب/أغسطس - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

(١٤) مقابلات أجريت مع أفراد تابعين للجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان والولايات الاستوائية من قبائل الشُّلُك والفرتيت ومن المنطقة الاستوائية الكبرى، وأعضاء في المجتمع المدني، ومصادر سرية، في جوبا وكمبالا ونيروبي وبالهاتف، في أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

(١٥) مقابلات أجريت مع مسؤولين حكوميين، وجهاز الأمن الوطني، والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، وتحالف المعارضة في جنوب السودان، وأفراد في أجهزة استخبارات إقليمية، وأعضاء في المجتمع المدني، وشيوخ قبيلة الدينكا، ومصادر سرية، في جوبا والخطوم وأديس أبابا ونيروبي وبالهاتف، في آب/أغسطس - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

(١٦) مقابلات أجريت مع جهاز الأمن الوطني، والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، وتحالف المعارضة في جنوب السودان، ودبلوماسيين دوليين، وأفراد في أجهزة استخبارات إقليمية، في جوبا والخطوم وأديس أبابا ونيروبي وبالهاتف، في آب/أغسطس - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

(١٧) المرجع نفسه.

(١٨) مقابلات أجريت مع قيادة تحالف المعارضة في جنوب السودان، وأعضاء في المجتمع المدني، وأفراد في أجهزة استخبارات إقليمية، في جوبا والخطوم وأديس أبابا وبالهاتف، في آب/أغسطس - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

٢١ - وقد نفذت الحكومة استراتيجية ضم مماثلة مع الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان. وقد تحقق الفريق من محاولات الحكومة استخدام الاختلافات السياسية الداخلية والتوترات بين الفروع الإثنية لإثارة صراعات بالوكالة داخل الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان ولإضعاف القاعدة الشعبية للسيد مشار. وفي ولاية مايوت، تحقق الفريق من معلومات تفيد بأن قادة الحكومة، ومنهم النائب الأول للرئيس، تعبان دينق قاي، وكبار ضباط جهاز الأمن الوطني قد أُنْزِلُوا في انشقاق اللواء جيمس أوشان بوت عن الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان وانضمامه إلى الحكومة (انظر المرفق الثاني)^(١٩).

٢٢ - ولم يبد السيد كبير أي نية للتخلي عن صلاحيات الأمن الرئيسية التي يحتفظ بها جهاز الأمن الوطني، الذي لا يزال يعمل دون رقيب. وعلى غرار ما أبلغ به الفريق سابقاً، واصل المدير العام لمكتب الأمن الداخلي، الفريق أول أكول كور كوك، قمع الأصوات المعارضة دون أدنى اعتبار للإجراءات القانونية الواجبة التطبيق (انظر الفرع الرابع)^(٢٠).

٢٣ - وتحقق الفريق من أن جهاز الأمن الوطني، تنافياً وأحكام اتفاق السلام (المادة ٢-١-٨)، قد جند قوة جديدة بقوام لا يقل عن ١٠ ٠٠٠ مقاتل من قبائل في ولاية واراب السابقة (قوڤريال وتونج وتويك)، وأن تلك القوة قد تلقت تدريباً منذ آب/أغسطس ٢٠١٩ في يتكويل بمقاطعة جنوب تونج. وبالتزامن مع ذلك، يتابع الفريق إشارات تتعلق بتلقي قوات جهاز الأمن الوطني تدريباً إضافياً في مجال عمليات المشاة وحرب المدن - خارج إطار ترتيبات الاتفاق - يروم تدريب القوات الموحدة الضرورية، وذلك في مرافق جهاز الأمن الوطني في لوري، ٤٠ كيلومتراً غرب جوبا (انظر المرفق الثالث)^(٢١).

٢٤ - وبعد شهر من التجزؤ، شكلت الجماعات المسلحة والسياسية غير الموقعة على الاتفاق تحالفاً فضفاضاً، هو تحالف حركات المعارضة في جنوب السودان، الذي يسعى إلى إتاحة بديل للحكومة وللجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان. ويتألف تحالف حركات المعارضة في جنوب السودان من جبهة الخلاص الوطني، وجبهة جنوب السودان المتحدة المسلحة بقيادة الفريق بول مالونق، والحركة الشعبية الحقيقية لتحرير السودان المنشأة حديثاً بقيادة باقان أموم أو كيش وأويدي دينق أجاك، وهما من المحتجزين السابقين للحركة الشعبية لتحرير السودان. وذكر التحالف الجديد، خلال الاجتماع الأول الذي عقده في لاهاي في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٩، بأنه ملتزم بوقف إطلاق النار وبعملية سلام موازية تكون شاملة وتعالج الأسباب الجذرية للنزاع وتفضي إلى سلام يحفظ الكرامة^(٢٢).

(١٩) مقابلات أجريت مع أفراد في الاستخبارات العسكرية لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، وكبار قادة الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان وقادته السياسيين، وكبار ممثلي فصائل تعبان دينق قاي في الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، وقادة قبيلة الجاجاك النوير وشيوخها ومجتمعها المدني، ومصادر سرية، في جوبا ونيروبي والخرطوم، وكمبالا وأديس أبابا وبالهااتف، في آب/أغسطس - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

(٢٠) مقابلات أجريت مع مسؤولين كبار في قطاع الأمن، وأعضاء في المجتمع المدني، ومصادر سرية، في مواقع تُحجب أَسْمَاؤها لأسباب أمنية، في آب/أغسطس - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

(٢١) المرجع نفسه.

(٢٢) مقابلات أجريت مع قيادة جبهة الخلاص الوطني وجبهة جنوب السودان المتحدة المسلحة وقيادة الحركة الشعبية الحقيقية لتحرير السودان، في نيروبي وأديس أبابا ومواقع تُحجب أَسْمَاؤها لأسباب أمنية، في تموز/يوليه - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

٢٥ - وقد قللت الحكومة من أهمية مواقف غير الموقعين على الاتفاق بينما تحاول ضم قيادة تحالف حركات المعارضة في جنوب السودان والتلاعب بالديناميات الداخلية لإضعاف الحركة^(٢٣). وفي الوقت نفسه، وجد الفريق أدلة تثبت شن الحكومة هجوماً على قواعد جبهة الخلاص الوطني في ولايتي وسط الاستوائية وغرب الاستوائية السابقتين (انظر الفرع الرابع).

باء - التطورات الإقليمية والسياق الإقليمي

٢٦ - وقّعت الحكومة والمعارضة الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ على خلفية تزايد الانفراج في القرن الأفريقي. ومن أجل البدء في عملية السلام، عملت السودان وأوغندا على استكمال آلية الوساطة التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية التي ترأسها إثيوبيا. ومنذ ذلك الحين، بدأ أن المنطقة منخرطة بدرجات متفاوتة في عملية السلام مما أدى إلى تنفيذ الاتفاق بصورة انتقائية^(٢٤).

٢٧ - ولم يتم إضفاء الطابع المؤسسي على الدعم الإقليمي المقدم لعملية السلام، مما أسفر عن انتهاج سياسات تُفسح المجال أمام الموقعين على الاتفاق، ولا سيما الحكومة، لاستغلال عدم اتساق عملية الوساطة. وعدم قدرة الهيئة الحكومية الدولية على عقد مؤتمر القمة العادي الذي كان ينبغي عقده منذ أمد بعيد لتحديد تفاصيل تسليم الرئاسة وحالة تقييم حركة مشار في الخرطوم، أمر يدل على تضارب أولويات الدول المتجاورة^(٢٥).

٢٨ - ففي السودان، أدى طرد الرئيس السابق عمر حسن البشير، أحد أهم الجهات الضامنة للاتفاق، ووصول حكومة انتقالية مؤلفة من ضباط عسكريين كبار وميليشيات شبه عسكرية ومدنيين إلى السلطة إلى تباطؤ في تعامل البلد مع جنوب السودان. فالحكومة السودانية، المعينة حديثاً، مدفوعة بأزمة اقتصادية حادة، تتعامل مع الأطراف في جنوب السودان من منظور يضمن لها تدفق النفط من الجنوب إلى أراضيها وتستخدم حكومة جنوب السودان للتوسط مع الجماعات المسلحة السودانية^(٢٦). ويقود الفريق الأول حميدي جهود الوساطة التي تضطلع بها السودان.

٢٩ - وتشارك أوغندا بشكل غير متسق في عملية الوساطة في جنوب السودان. وعندما تقوم بذلك، يلاحظ الفريق أنها تشجع المواقف المتشددة التي تتبناها الحكومة الحالية^(٢٧). وعلاوة على ذلك، أكد

(٢٣) مقابلات أجريت مع القيادة العليا لجبهة الخلاص الوطني وجبهة جنوب السودان المتحدة المسلحة، وقادة الحركة الشعبية الحقيقية لتحرير السودان، وأعضاء في الحكومة، وأعضاء في المجتمع المدني، ومصادر سرية، في جوبا وأديس أبابا ونيروبي وكمبالا وبالهااتف، في آب/أغسطس - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

(٢٤) مقابلات أجريت مع دبلوماسيين إقليميين وأفراد تابعين لأجهزة استخبارات إقليمية، ودبلوماسيين ومحللين أجنبي، ومصادر سرية، في جوبا وأديس أبابا ونيروبي وكمبالا والخرطوم وبالهااتف؛ في تموز/يوليه - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

(٢٥) المرجع نفسه.

(٢٦) مقابلات أجريت مع محللين إقليميين ودوليين، وأفراد تابعين لأجهزة استخبارات إقليمية، ومصادر سرية، في جوبا وأديس أبابا وبالهااتف؛ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

(٢٧) مقابلات أجريت مع أفراد تابعين لأجهزة استخبارات إقليمية ودبلوماسيين أجنبي، ومصادر سرية، في كمبالا وجوبا وأديس أبابا والخرطوم ونيروبي؛ في آب/أغسطس - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

الفريق أيضا المعلومات التي أفادت عن وجود قوات الدفاع الشعبية الأوغندية داخل أراضي جنوب السودان، مما يزيد من تعقيد الدور الأوغندي في الضغط من أجل تنفيذ الاتفاق^(٢٨) (انظر الفرع الثالث).
 ٣٠ - ولم تبد إثيوبيا، الرئيس الحالي للهيئة الحكومية الدولية، ولا كينيا، المرشحة لتولي رئاسة الهيئة من بعدها، ما يكفي من الإرادة السياسية والدبلوماسية من أجل دعم عملية السلام. وزارتي رئيس وزراء إثيوبيا أبي أحمد علي في ٤ آذار/مارس و ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، والاجتماعات الثنائية بين رئيس كينيا أوهورو كينياتا والسيد كبير التي عُقدت في نيروبي يومي ١ و ٢ تموز/يوليه ٢٠١٩، مثال على محدودية المشاركة التي لم تؤد إلى الوجود والضغط المستمرين اللازمين لكفالة التنفيذ التام لأحكام الاتفاق المنشط السابقة للمرحلة الانتقالية^(٢٩).

ثالثا - الأسلحة وتنفيذ حظر توريد الأسلحة

- ٣١ - واصل الفريق رصد تنفيذ حظر توريد الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن على جنوب السودان بموجب القرار ٢٤٢٨ (٢٠١٨)، والمجدد بموجب القرار ٢٤٧١ (٢٠١٩).
 ٣٢ - واستمر الفريق في تلقي أنباء موثوقة متعددة تفيد عن وجود قوات الدفاع الشعبية الأوغندية في مناطق مختلفة من ولاية نهر باي، وعملية نشر قوات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩^(٣٠). ولم تتقدم أوغندا بطلب من لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان للحصول على أي إعفاء، وفق ما يطلبه المجلس بموجب الفقرة ٥ من القرار ٢٤٢٨ (٢٠١٨) ويؤكد في القرار ٢٤٧١ (٢٠١٩).
 ٣٣ - ومنذ أن قدّم الفريق تقريره النهائي بموجب القرار ٢٤٢٨ (٢٠١٨)، طلبت عدة دول أعضاء من اللجنة الحصول على إعفاءات من حظر توريد الأسلحة من أجل تقديم أعتدة دعماً لتنفيذ أحكام الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان. وحتى الآن، تقدمت كل من إثيوبيا والصين ومصر بطلبات إعفاء إلى اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥)، وفقاً للفقرة ٥ (و) من القرار ٢٤٢٨ (٢٠١٨)، وعلى النحو الذي أعيد تأكيده في القرار ٢٤٧١ (٢٠١٩). وفي آخر طلبين، كانت قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان ووزارة الدفاع وشؤون المحاربين القدامى في جنوب السودان الجهة المتلقية الأخيرة، بدلا من الآليات التقنية المشتركة المنشأة بموجب الاتفاق.
 ٣٤ - ويلاحظ الفريق أنه بمجرد أن تمنح اللجنة الإعفاء، ليس من رقابة على التسليم المأذون به. ولذلك، ليس لدى الفريق أي قدرة على رصد عمليات التسليم هذه.
 ٣٥ - وفي سياق منفصل، وعند تقديم هذا التقرير، لم تكن أي من الدول الأعضاء المجاورة لجنوب السودان قد قدّمت أي تقرير تفتيش على النحو الذي طلبه مجلس الأمن في الفقرة ٨ من القرار

(٢٨) مقابلات أجريت مع أفراد تابعين لأجهزة استخبارات إقليمية، ودبلوماسيين أجانب، ومصادر سرية، في كمبالا وجوبا وأديس أبابا ونيروبي وبالهااتف؛ في آب/أغسطس - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

(٢٩) المرجع نفسه

(٣٠) مقابلات أجريت مع أفراد من منظمات المجتمع المدني، وقادة قبائل، وممثلين عن منظمات دولية غير حكومية، والجنح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان، وجبهة الخلاص الوطني، وأفراد تابعين لأجهزة استخبارات إقليمية، ومصادر سرية، في جوبا وكمبالا ونيروبي وبالهااتف؛ في تموز/يوليه - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

٢٤٢٨ (٢٠١٨)، وُجِّدَ بموجب القرار ٢٤٧١ (٢٠١٩). وذلك يحدّد من قدرة الفريق على رصد تنفيذ حظر توريد الأسلحة. ومع ذلك، لا يزال الفريق يتابع خيوطا عديدة بشأن انتهاكات محتملة للحظر المفروض على توريد الأسلحة.

رابعا - انتهاكات القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان

٣٦ - ظلّت الحالة الإنسانية في جنوب السودان مترعزعة، ولم يشهد معظم المدنيين تحسنا في سبل عيشهم منذ توقيع الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان. ويظل أكثر من سبعة ملايين شخص في جنوب السودان بحاجة إلى المساعدات الإنسانية، ويعيش زهاء ٢,٣ مليون مدني لاجئين في الدول المجاورة والمناطق المحيطة، ولا يزال ١,٥ مليون من سكان جنوب السودان مشردين داخليا. ويواجه معظم أبناء جنوب السودان نقصا خطيرا في الغذاء^(٣١).

٣٧ - وفي السنة الماضية، عاد بعض اللاجئين من جنوب السودان إلى بلدهم، بيد أن الفريق وجد أن العديد منهم عادوا لفترة مؤقتة. ومعظم المشردين داخليا، بمن فيهم أولئك الذين لجؤوا إلى مواقع حماية المدنيين واللاجئين الذين تحدّث معهم الفريق، يشعرون أنهم غير قادرين على العودة بشكل دائم إلى ديارهم، التي دُمّر أو احتل الكثير منها^(٣٢).

ألف - إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية وانعدام الأمن الغذائي

٣٨ - خفّف تحسن الحالة الأمنية في البلد من حدّة بعض المشاكل التي كانت تعرقل وصول المساعدات الإنسانية في الماضي. ومع ذلك، لا تزال الجهات الفاعلة الإنسانية تعمل في بيئة خطيرة. ففي تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٩، وقعت ٧٩ حادثة ارتكبتها مجرمون غير تابعين لأي جهة ولا لأجهزه أمن حكومية وأثر ذلك في إيصال المعونة الإنسانية. ولاحظ الفريق أنه أبلغ عن زيادة عمليات الاختطاف، ولا سيما اختطاف المتعاقدين والسائقين المحليين، في شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠١٩^(٣٣).

٣٩ - وتحسّنت حالة الأمن الغذائي تحسنا طفيفا خلال "موسم الجفاف" في عام ٢٠١٩، في ظلّ غياب أي نزاع مندلع وتحسّن فرص الوصول إلى الأسواق. ومع ذلك، يظلّ انعدام الأمن الغذائي مصدر قلق بالغ، إذ لا يزال عدد سكان جنوب السودان الذين يعانون بشدّة انعدام الأمن الغذائي يناهز ٦,٣ ملايين شخص، وثمة ١٠ ٠٠٠ شخص يجاهدون للبقاء على قيد الحياة في ظروف تقارب حد المجاعة^(٣٤).

(٣١) العمليات الأوروبية للحماية المدنية والمعونة الإنسانية، التقرير رقم ٦١ عن أزمة جنوب السودان (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩).

(٣٢) مقابلات أجريت مع السكان المدنيين، ولاجئين في مواقع حماية المدنيين، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، ومسؤولين في المنظمة الدولية للهجرة، وأفراد من منظمات غير حكومية، وأفراد من منظمات المجتمع المدني، وقادة قبائل، في بانتيو وجوبا وياي وكمبالا وأديس أبابا ونيروبي وبالهااتف، في آب/أغسطس - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

(٣٣) العمليات الأوروبية للحماية المدنية والمعونة الإنسانية، التقرير رقم ٦١ عن أزمة جنوب السودان (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩).

(٣٤) التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، جنوب السودان، آب/أغسطس ٢٠١٩. متاح على الرابط التالي: www.ipcinfo.org/fileadmin/user_upload/ipcinfo/docs/IPC_South%20Sudan_Key_Messages_August_2019.pdf

باء - تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاع

٤٠ - عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٤٧١ (٢٠١٩)، أجرى الفريق تحقيقاً بشأن الانتهاكات المتعلقة باستخدام الأطفال وتجنيدهم في النزاع. وعلى الرغم من تراجع معدل تجنيد الأطفال واستخدامهم في جنوب السودان منذ توقيع الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، تلقى الفريق ادعاءات متعددة بشأن استمرار تجنيد الأطفال، بما في ذلك التجنيد القسري، في الولايتين اللتين كانتا تعرفان في السابق باسم الوحدة ووراب. ووجد الفريق أن الجماعات المسلحة قد جندت الأطفال في إطار عمليات أوسع نطاقاً لتجنيد المقاتلين بهدف استيفاء شروط الإيواء المؤقت، وفي كثير من الأحيان لتعزيز أعدادها^(٣٥).

جيم - العنف الجنسي والجنساني

٤١ - لاحظ الفريق كيف استُخدم العنف الجنسي، ولا سيما الاغتصاب، استراتيجياً عسكريةً متعمدة (انظر S/2018/292). وعلى الرغم من أحكام الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان التي تدعو إلى وقف جميع أشكال العنف الجنسي والجنساني، أُبلغ الفريق عن تفشي الحوادث في الولايتين اللتين كانتا تعرفان في السابق باسم الوحدة ووسط الاستوائية. وفي الولاية التي كانت تعرف في السابق بولاية وسط الاستوائية، جمع الفريق إفادات متعددة عن حالات عنف جنسي تعرّضت لها النساء، بمن فيهن القاصرات، نتيجة العمليات العسكرية. وقد استخدمت القوات الأمنية الحكومية العنف الجنسي والجنساني على وجه الخصوص ضد من يزعمن أنهم يؤيدون جبهة الخلاص الوطني والمدنيات اللائي أعربن عن آراء معارضة وذلك قمعا للانتقاد^(٣٦).

دال - انتهاكات حقوق الإنسان والمسائلة عنها

٤٢ - على الرغم من توقيع الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان الذي يدعو إلى حماية حقوق الإنسان والحقوق السياسية، لم تلتزم الحكومة بأحكام الاتفاق لفتح المجال المدني والسياسي. ويلاحظ الفريق أن الإفراج عن جميع أسرى الحرب والمحتجزين للجنة الدولية للصليب الأحمر، امتثالا للمادة ٢-١-٦، لم يُنجز بعد. وبدلاً من ذلك، وجد الفريق أن الحكومة قد أعادت تصنيف الاحتجاز لأسباب سياسية بوصفه شأنًا من الشؤون الجنائية^(٣٧).

٤٣ - وإضافة إلى ذلك، أكد الفريق الوقائع التي تدل على أن مكتب الأمن الداخلي التابع لجهاز الأمن الوطني والأفراد التابعين لجهاز الاستخبارات العسكرية التابع لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان واصلاً احتجاز الأفراد تعسفاً خلال الفترة السابقة للمرحلة الانتقالية. وبوجه خاص، احتجز أفراد تابعون

(٣٥) مقابلات أُجريت مع أفراد تابعين لجهاز الأمن الوطني، وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، وجهات فاعلة في مجال العمل الإنساني، وأفراد من منظمات المجتمع المدني، وقادة قبائل، ومصادر سرية، في بانتيو وجوبا وبالهااتف، في أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

(٣٦) مقابلات أُجريت مع أفراد من منظمات المجتمع المدني وقادة قبائل ومدنيين وجهات فاعلة في مجال العمل الإنساني، ومصادر سرية، في بانتيو ويابي وجوبا وبالهااتف، في آب/أغسطس - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

(٣٧) مقابلات أُجريت مع مسؤولين في الحكومة، ومع أفراد رفيعي المستوى في جهاز الاستخبارات العسكرية التابع لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وفي جهاز الأمن الوطني، وأفراد من الجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان، وأعضاء في منظمات المجتمع المدني، ومحامين، وقادة قبائل ومصادر سرية، في جوبا وكمبالا ونيروبي وبالهااتف، في آب/أغسطس - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

لجهاز الأمن الوطني وجهاز الاستخبارات العسكرية التابع لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان عشرات الشبان في جوبا وأحاء أخرى من البلد في عام ٢٠١٩. واتهمت الحكومة المحتجزين بالتعاطف مع المجموعات التي تعبر عن معارضتها لها، مثل حركة البطاقة الحمراء وغيرها من القوات المعارضة. وأكد الفريق المعلومات التي تقول إن معظم المحتجزين لا يزالون في مرافق الاحتجاز التابعة لجهاز الأمن الوطني وجهاز الاستخبارات العسكرية التابع لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان دون إتاحة محامين لهم ودون تطبيق الإجراءات القانونية الواجبة^(٣٨).

٤٤ - وكان شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ الشهر الرابع عشر الذي مضى على احتجاز بيتر بيار أجاك، أحد نشطاء المجتمع المدني في جنوب السودان. وفي ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٩، حكمت عليه المحكمة العليا بالسجن لمدة عامين لإجرائه مقابلات مع وسائل إعلام أجنبية "عكّرت صفو السلام" وذلك أثناء المواجهة التي وقعت في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ بين الحراس والسجناء في مقر الاحتجاز المعروف باسم البيت الأزرق^(٣٩). والبيت الأزرق أحد مرافق الاحتجاز العديدة الموزعة في جنوب السودان التي تقع خارج نطاق القضاء ويسيطر عليها جهاز الأمن الوطني (انظر S/2019/301).

٤٥ - وفي نفس المحاكمة، حُكِم على رجل الأعمال كاريننو وول أقوك بالسجن ١٣ عاما بدعوى قيادته الأحداث يوم الواقعة. وحكمت الحكومة أيضا على سايمون داو ماكوي ودار دوير دار، وبنجامين أقاني أكول، وجيمس بول أكينك بالسجن خمس سنوات فيما يتصل بتلك الواقعة. وكان مسؤولون من جهاز الأمن الوطني قد ألقوا القبض على الرجال الستة في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ وأخذوهم إلى البيت الأزرق. وحتى الآن، لم توجه تم ضد أي منهم فيما يتعلق باحتجازهم الأولي^(٤٠). وأكد الفريق أن المحتجزين أشعلوا فتيل واقعة البيت الأزرق بسبب الأوضاع المتردية داخله، بما في ذلك التعذيب والاعتقالات (انظر المرفق الرابع)^(٤١).

٤٦ - ولم تتخذ الأطراف الموقعة على الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، ولا سيما الحكومة، إجراءات في الفترة السابقة للمرحلة الانتقالية من أجل زيادة المساءلة. وقد أعرب مسؤولو جنوب السودان من جديد عن التزامهم بالتعاون الكامل مع الاتحاد الأفريقي من أجل إنشاء محكمة مختلطة لجنوب السودان من خلال توقيع الاتفاق

(٣٨) مقابلات أُجريت مع أفراد من منظمات المجتمع المدني وصحفيين وعاملين في منظمات غير حكومية ومصادر سرية، في جوبا وبالهااتف، في تموز/يوليه - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

(٣٩) رفع محامو السيد أجاك دعوى استئناف بعد صدور الحكم في حزيران/يونيه ٢٠١٩. وعلى الرغم من أن المحكمة ملزمة بالرد في غضون ٤٥ يوما بموجب القانون في جنوب السودان، لم ترد محكمة الاستئناف حتى الآن. مقابلات أُجريت مع أفراد مطلعين على قضية السيد أجاك، في نيروبي وعبر الهاتف؛ في آب/أغسطس - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. انظر "راديو تمازج"، محامو بيار وكاريننو يشكون من تأخر محكمة الاستئناف في الرد على الطعن القانوني، ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٩.

(٤٠) مقابلات أُجريت مع أفراد مطلعين على القضايا ومع مصادر سرية، في جوبا ونيروبي وعبر الهاتف، آب/أغسطس - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. انظر راديو تمازج، "محامو بيار وكاريننو يشكون من تأخر محكمة الاستئناف في الرد على الطعن القانوني"، ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٩.

(٤١) مقابلات أُجريت مع مسؤولين في القطاع الأمني ومصادر سرية، المواقع محجوبة، آب/أغسطس - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

(المادتان ٥-١-٥ و ٥-٣)^(٤٢). وفي ظل انتهاكات حقوق الإنسان المستمرة، يلاحظ الفريق أن الناجين وأسرى الضحايا وقادة المجتمعات المحلية والزعماء الدينيين، فضلا عن ممثلي المجتمع المدني، أعربوا عن شعورهم بالإحباط لتأخر إنشاء المحكمة المختلطة، تمشيا مع الفصل ٥ من الاتفاق^(٤٣).

خامسا - الشؤون المالية والموارد الطبيعية

٤٧ - يقوم الفريق بالتحقيق في استغلال الموارد الطبيعية، بما في ذلك النفط والذهب والساج في جنوب السودان، تمشيا مع ما جاء في الفقرة ١٤ (ي) من قرار مجلس الأمن ٢٤٢٨ (٢٠١٨)، وأعاد مجلس الأمن تأكيده في القرار ٢٤٧١ (٢٠١٩)، بشأن استغلال الموارد الطبيعية أو الاتجار بها بصورة غير مشروعة، وما جاء في الفقرة ١٥ من قراره ٢٤٢٨ (٢٠١٨)، وأعاد تأكيده في قراره ٢٤٧١ (٢٠١٩)، الذي أعرب فيه المجلس عن قلقه إزاء اختلاس وتسريب الموارد العامة والضلوع في الفساد المالي على نحو يهدد السلام والأمن والاستقرار في جنوب السودان (انظر المرفق الخامس).

ألف - الحكومة الانتقالية والموارد العامة

٤٨ - منذ إنشاء الفريق في عام ٢٠١٥، ما فتئ يوضح كيفية تهديد التنافس على الموارد الطبيعية والموارد العامة للسلام والأمن (انظر S/2015/656 و S/2016/70 و S/2018/292 و S/2018/1049). وفي الفترة السابقة لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشئة، لم تتخذ الحكومة ضمانات ضد هذا الخطر عن طريق اتخاذ تدابير متسقة مع الفصل ٤ من الاتفاق المنشط، لمحاربة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وتسريب أموال الدولة^(٤٤). ولم تعط الحكومة والأطراف الموقعة الأخرى الأولوية لعقد مناقشات بشأن تنفيذ أحكام متعلقة بالإدارة المالية لمنع التنافس المستمر على موارد البلد الطبيعية والعامة^(٤٥).

باء - تحصيل الإيرادات غير النفطية

٤٩ - على النحو المبين في الفصل ٤ من الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، شكّلت الحكومة الهيئة الوطنية للإيرادات، وهي مصلحة الضرائب المسؤولة عن تحصيل الإيرادات غير

(٤٢) يوفّر في الفصل ٥ من الاتفاق المنشط أساس سليم لتحقيق العدالة وتشجيع المصالحة وتعويض الضحايا، بسبل منها تسخير إمكانات المؤسسات العرفية الثرية لجنوب السودان وتكييفها لهذا الغرض.

(٤٣) مقابلات أجريت مع قادة القبائل وزعماء دينيين، وأفراد من المجتمع المدني ومدنيين، في وبانتيو وياي وجوبا ونيروبي وكامبالا وأديس أبابا وباهاتف، آب/أغسطس - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

(٤٤) المادة ٤-١-٤ بشأن المبادئ العامة المتعلقة بتحصيل الإيرادات، والمادة ٤-١-٤-١٠ بشأن متطلبات إدارة الأموال العامة، والمادتين ٤-١-١٠-١ و ٤-١-١٠-٢ بشأن إدارة الإيرادات النفطية وغير النفطية من جانب حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشئة.

(٤٥) مقابلات أجريت مع المجتمع المدني ودبلوماسيين أجاناب وعضو في المجلس الوطني للفترة ما قبل الانتقالية، في جوبا وباهاتف، آب/أغسطس - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. وتتضمن المادة ٤-١-٧ دعوات إلى تنفيذ إصلاحات فورية في إدارة الشؤون الاقتصادية والمالية، مثل تنفيذ قانون إدارة إيرادات النفط لعام ٢٠١٢ (المادة ٤-١-٨-١) و "إغلاق أي حسابات لإيرادات النفط غير الحسابات الموافقة عليها بمقتضى القانون" (المادة ٤-١-٨-٢) في غضون ثلاثة أشهر من بداية الفترة الانتقالية.

النفطية في البلد^(٤٦). وسجلت الهيئة حدوث زيادة حادة في الإيرادات غير النفطية بلغت قيمتها ٣٦ مليون دولار من الضرائب والرسوم في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠١٩ تحت إدارة المفوض العام آنذاك، أولمبيو أتيبو، وهو مواطن غاني^(٤٧). ونسقت الهيئة تحصيل الضرائب في حساب واحد مجمّع لإيرادات الحكومة وعائداتها ودخلها، وألغت الإعفاءات الضريبية المفرطة للمستوردين، وفتحت حسابا بدولار الولايات المتحدة لتحصيل الإيرادات في مومباسا، كينيا، حيث تُفَرِّغ معظم الشحنات المتجهة إلى جنوب السودان^(٤٨). وزادت الهيئة إيرادات البلد غير النفطية بمساعدة قدرها حوالي ١٤ مليون دولار من مصرف التنمية الأفريقي^(٤٩).

٥٠ - وفي ٢٣ آب/أغسطس، قامت وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي بفصل أتيبو، ومُنِع من مغادرة جنوب السودان في منتصف تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩^(٥٠). ويهدد فصل أتيبو بتقويض الخطوات الأولية المتخذة صوب تحقيق الشفافية المالية^(٥١). ولم تعلن الحكومة بعد عن سبب فتح تحقيق بعد فصله، ولكن مصادر سرية متعددة تشير إلى أن وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي تزعم أن الهيئة الوطنية للإيرادات فتحت حساب تحصيل الإيرادات في مومباسا دون علمها^(٥٢). وأكد الفريق أن الحساب المصرفي التجاري الذي فتحته الهيئة الوطنية في مومباسا ليس حسابا مدينا، مما يشير إلى أن الودائع لا يمكن تحويلها إلا إلى بنك جنوب السودان^(٥٣).

(٤٦) المادتان ٤-١٠-٤ و ٤-١٠-٥ والمتعلقتان بدور الهيئة الوطنية للإيرادات وولايتها.

(٤٧) مقابلات أجريت مع جبهة الخلاص الوطني والجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان، في كامبالا؛ آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر ٢٠١٩. مراسلات مع محتجزين سابقين، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. انظر: وكالة أنباء شينخوا، "South Sudan collects 36 mln USD tax from non-oil sources"، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

(٤٨) مقابلات أجريت مع أخصائيين مصرفيين، وأخصائيين في الاقتصاد الإنمائي، والجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان، ومواطنين من جنوب السودان في المهجر، وأفراد من المجتمع المدني، ومحتجزين سابقين، في جوبا ونيروبي، آب/أغسطس - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. المادتان ٤-١٠-٥ و ٤-١٠-٦ والمتعلقتان بولاية الهيئة فيما يتعلق بإدارة الإيرادات وتحصيلها.

(٤٩) يقدم مشروع تعبئة الإيرادات غير النفطية والمساءلة التابع لمصرف التنمية الأفريقي الدعم في مجال بناء القدرات، ويعزز آليات الرقابة والمساءلة المالية، والجوانب المالية لعمليات الهيئة، بما في ذلك مرتب المفوض العام.

(٥٠) وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، الأمر الوزاري RSS/MoF و P/MO/3/08/19، عن إنهاء خدمة المفوض العام للهيئة الوطنية للإيرادات، ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٩ (المرفق السادس).

(٥١) مقابلات أجريت مع دبلوماسيين أجانب ومسؤولين معنيين بالتنمية، في أديس أبابا وجوبا ونيروبي وواشنطن العاصمة، أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

(٥٢) مقابلات أجريت مع مصادر سرية، في جوبا وبالهاتف، أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. الوثيقة محفوظة لدى الفريق: رسالة رسمية موجهة من الجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان مؤرخة ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ "شواغل الجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان بشأن الإدارة المالية والإصلاحات الاقتصادية بعد إنهاء خدمة المفوض العام للهيئة الوطنية للإيرادات، الدكتور أولمبيو أتيبو".

(٥٣) مقابلات أجريت مع مصادر سرية، في نيروبي وبالهاتف، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

جيم - الشفافية في قطاع النفط

٥١ - من المتوقع أن تصل إيرادات النفط إلى ما بين ٨٠ و ٨٥ في المائة من إيرادات الحكومة في الفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩^(٥٤). وقد وصل ناتج جنوب السودان من النفط الخام إلى نحو ١٧٥ ٠٠٠ برميل يوميا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، فيما يمثل زيادة قدرها ٣٥ في المائة تقريبا عن الناتج في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. ويتمثل المحرك الرئيسي لزيادة الناتج في إعادة التأهيل السريعة لحقول النفط في ولاية الوحدة السابقة التي يبلغ الناتج فيها ٤٥ ٠٠٠ برميل يوميا^(٥٥). وإضافةً إلى النفط المنتج في ولاية أعالي النيل، فإن البلد في سبيله لإنتاج ما يقرب من ٢٠٠ ٠٠٠ برميل يوميا في عام ٢٠٢٠^(٥٦).

٥٢ - ويستمر انعدام الشفافية في قطاع النفط. فوزارة البترول لم تكف عن الممارسة المتمثلة في القيام بترتيبات تمويل سابقة للبيع فيما يتعلق بقطاع جنوب السودان، رغم التوصيات الصادرة عن صندوق النقد الدولي^(٥٧). وقد فتح السيد كير تحقيقا رفيع المستوى في العملية السابقة لبيع النفط الخام، تماشيا مع أحكام الاتفاق المنشط^(٥٨). بيد أن النتائج التي توصل إليها التحقيق لم تُعلن^(٥٩).

٥٣ - ولم يتمكن الفريق من التحقق من الالتزامات المالية للحكومة فيما يتعلق بمدفوعات النفط المسددة مسبقا والشحنات وشروط السداد لأن الحكومة لم تفرج عن البيانات الحالية المتعلقة بمبيعات النفط ولا نشرت تقرير التسويق، تماشيا مع مقتضيات الاتفاق المنشط فيما يتعلق بالشفافية والمساءلة^(٦٠).

٥٤ - ومنذ توقيع الاتفاق المنشط، حاولت الحكومة اجتذاب الاستثمارات في المشاريع المشتركة العالية القيمة في قطاع النفط. وفي أيار/مايو ٢٠١٩، وقعت اتفاقا للاستكشاف وتقاسم الإنتاج مع صندوق الوقود الاستراتيجي المملوك لدولة جنوب أفريقيا، بقيمة بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، ومنحته بموجبه امتياز استكشاف النفط في "المركز B2" في ولاية جونقلي الكبرى، وبناء مصفاة لتكرير النفط. ولم تُنشر التفاصيل المحددة للاتفاق^(٦١).

(٥٤) يبلغ صافي الإيرادات المتوقع في مشروع الميزانية للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩ ما يعادل ١٧٩,٩٨٠ بليون جنيه من جنهيات جنوب السودان، منها ١٥٠,١٢٨ بليون جنيه متأتية من النفط و ٢٩,٨٥٢ بليون جنيه متأتية من إيرادات غير نفطية.

(٥٥) مقابلات أجريت مع مسؤولين في قطاع النفط بجنوب السودان وأصحاب أعمال، بالهاتف، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

(٥٦) مقابلات أجريت مع مسؤولين في قطاع النفط ودبلوماسيين أجانب ومحلل معني بالقطاع، في جوبا ونيروبي وبالتهاتف، أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

(٥٧) مقابلات أجريت مع مسؤول في قطاع النفط ومحلل معني بالقطاع وأحد أصحاب الأعمال، بالهاتف، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. انظر صندوق النقد الدولي، "IMF staff completes visit to South Sudan"، ١٨ آذار/مارس ٢٠١٩.

(٥٨) مقابلات أجريت مع مسؤول حكومي سابق ودبلوماسيين أجانب، في جوبا، أيلول/سبتمبر ٢٠١٩. المادتان ٤-٨-١-٣ و ٤-١٤-٤.

(٥٩) مقابلات أجريت مع الجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان ودبلوماسيين أجانب ومسؤول حكومي سابق، في جوبا وبالتهاتف، آب/أغسطس - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

(٦٠) المادة ٤-٨-١-٣ التي تتضمن دعوات إلى استعراض القروض والعقود المتصلة بالنفط في غضون ستة أشهر من الفترة الانتقالية؛ والمادة ٤-٨-١-٧ المتعلقة بتسويق نفط جنوب السودان على نحو يتسم بالانفتاح والشفافية والتنافسية؛ والمادة ٤-١٤-٤ المتعلقة بنشر القروض والعقود.

(٦١) مقابلات أجريت مع خبير في القطاع وصحفيين ودبلوماسيين أجانب ومسؤول في وزارة النفط، في جوبا ونيروبي، أيلول/سبتمبر ٢٠١٩. انظر رويترز، جنوب السودان يبرم اتفاقية للتنقيب عن النفط مع جنوب أفريقيا، ٦ أيار/مايو ٢٠١٩.

٥٥ - وتعتزم وزارة البترول إجراء مناقصة لتراخيص استكشاف وتطوير ثمانية مراكز امتيازات للنفط والغاز لم تستكشف بعد ولبناء أربع مصافي لتكرير النفط بحلول عام ٢٠٢٢ في جنوب السودان، الذي لا تتوفر لديه حالياً القدرة على التكرير^(٦٢). واستفسر الفريق عن أي مكافآت توقيع أو مدفوعات ذات صلة من خارج الميزانية فيما يتعلق بالمشاريع المشتركة نظراً لأن حصة الحكومة في الصفقات العالية القيمة لا تخضع لرقابة واضحة ولا تزال عرضة لتسريب الأموال العامة^(٦٣).

دال - دراسات حالات إفرادية عن استغلال الخشب من قبل الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان

٥٦ - على نحو ما أفاد الفريق في تقرير سابق (S/2019/301)، استمرت قيادة كل من الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان في استغلال وتجارة الخشب في المناطق الخاضعة لسيطرتهم في ولايتي وسط الاستوائية وشرق الاستوائية السابقتين. وبدلاً من أن تشارك هاتان الجماعتان المسلحتان في عملية الإيواء المؤقت أو إيواء الأفراد في ثكنات، على النحو المطلوب بموجب الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، واصلت الجماعتان توليد إيرادات عن طريق القيام بصورة غير مشروعة بجني خشب الساج والماهوغوني وبيعه وفرض ضرائب عليه. وعلاوةً على ذلك، أدت أنشطة الجماعتين المسلحتين إلى نزوح مجتمعات محلية، فر بعضها إلى أوغندا.

٥٧ - وتبيّن الفريق من معلومات مفادها أن الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان حقق منذ أوائل أيار/مايو ٢٠١٧، إن لم يكن قبل ذلك، أرباحاً من الاستغلال والتجارة غير المشروعة للخشب في مقاطعة كاجو كاجي بولاية نهر باي. واستخدم الجناح المعارض جزءاً من الإيرادات التي تحصل عليها في شراء كميات صغيرة من الذخيرة واللوازم الطبية^(٦٤).

٥٨ - وتلقى الفريق معلومات ذات مصداقية تشير إلى أن اللواء موزيس لوكوجو بالفرقة ٢ باء للجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان كان ضالماً بشكل مباشر في فرض الضرائب على خشب الساج والماهوغوني المحني بصورة غير قانونية في بيامات ليولو وكاريوا وكندير وكالا وأجيو ولورا مانغلوتور وبوري ولويلي وكاتيري، وهي مناطق تخضع لسيطرته. كما أنه ما برح يقوم بدور نشط في نقل الأخشاب إلى الحدود مع جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا^(٦٥).

٥٩ - ففي أيار/مايو ٢٠١٧، قام اللواء لوكوجو بقطع أشجار الساج والماهوغوني حول كاجو كاجي، مما أرغم المجتمعات المحلية على قبول استغلال قواته للخشب في المنطقة. وأكد ممثلون مجتمعون تحدث معهم الفريق أن قطع الأشجار لفائدة الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان دمر اقتصادات

(٦٢) وثيقة سرية محفوظة لدى الفريق. انظر Africa Oil and Power, "South Sudan previews first Oil and Gas Licensing Round since 2011", ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

(٦٣) تتضمن المادة ١-١٩-١ دعوات إلى الإسراع بإعادة هيكلة وإعادة تشكيل الهيئات الرقابية الرئيسية لجنوب السودان، بما في ذلك تعيين رئيس لجنة مكافحة الفساد في غضون شهرين من الفترة الانتقالية (المادة ٤-٤-١-٧) وتعيين مراجع الحسابات العام الوطني في غضون أربعة أشهر (المادة ٤-٥-٤).

(٦٤) مقابلات مع جبهة الخلاص الوطني ومسؤول سابق بإدارة ولاية نهر باي وقادة قبائل وتجار خشب الساج، في كامبالا وبالهاتف، آب/أغسطس - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

(٦٥) التمس الفريق تعليقاً من الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان عن طريق مراسلة خطية لكن لم يتلق رداً بعد.

المجتمعات المحلية، مما ترك أفرادها دون دخل. وإضافة إلى ذلك، قامت القوات بمضايقة أفراد المجتمع المحلي الذين رفضوا اتباع الأوامر، مما دفع الكثيرين إلى الفرار إلى مخيمات اللاجئين في أوغندا^(٦٦).

٦٠ - وأجبر الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان شركات قطع الأخشاب والتجار الذين يقومون بقطع الأشجار ونقلها إلى دفع مبالغ مالية مقابل الحماية^(٦٧). واستخدم التجار في الغالب طريق العبور الرئيسي من كاجو كاجي إلى أوغندا، على امتداد طريق كوبوكو - يومي - أورافا. وتثبت الفريق من معلومات مفادها أن تجار الخشب دفعوا للجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان مبالغ وصلت إلى ٦٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة مقابل الحق في قطع الأشجار و ٨٠٠ دولار مقابل نقل الأخشاب عبر أراضيه. ويتراوح سعر المتر المكعب من خشب الساج في ولاية نهر ياي من ٦٥ دولارا إلى ١٠٠ دولار، حسب الطول والعرض^(٦٨). وتدر هذه التجارة أرباحا كبيرة، إذ لا يقل نطاق سعر الأخشاب في أوغندا عن ٤١٠ دولارا إلى ٦٢٠ دولارا للمتر المكعب^(٦٩).

٦١ - وتلقى الفريق معلومات إضافية مفادها أن قادة قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان في مقاطعة باجيري (بياما باجيري ومولي) ومقاطعة أجاسي (بياما بالوار وأوويني كيبول) في ولاية شرق الاستوائية السابقة ما برحوا يستغلون تجارة الخشب منذ نيسان/أبريل ٢٠١٧^(٧٠). وفي مقاطعة باجيري، قامت قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، ولا سيما وحدات من فرقة النمر التابعة لها المنشورة في مولي، بصورة نشطة بقطع الأخشاب وفرض ضرائب على شركات قطع الأشجار للسماح لها بجني الخشب ونقله^(٧١). وتثبت الفريق من معلومات مفادها أن المستفيد النهائي من تقطيع الأشجار بصورة غير قانونية هو رئيس الشؤون الإدارية والمالية بقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، اللواء جونسون جوما^(٧٢). ويواصل الفريق التحقيق في أسعار وتجارة الخشب في الأراضي الخاضعة لسيطرة قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان.

(٦٦) مقابلات مع قادة قبائل والمجتمع المدني وممثل لجهة الخلاص الوطني، في كامبالا وبالهااتف، أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

(٦٧) أكد الفريق في تقريره الأخير المقدم عملا بالقرار (٢٤٢٨/٢٠١٨) (انظر S/2019/301) أن اللواء لوكوجو استخدم شيخ القبائل ومفوضي المقاطعة الذين يدينون له باللواء للتفاوض مع شركات قطع الأشجار والتجار بشأن أسعار الحماية أثناء عمليات قطع الأشجار والعبور. مقابلات مع أفراد مجتمعات محلية وجهة الخلاص الوطني وتجار خشب الساج، في كامبالا، آب/أغسطس - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

(٦٨) مقابلات مع قادة قبائل والمجتمع المدني وجهة الخلاص الوطني، في ياي وكامبالا، أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

(٦٩) المنظمة الدولية للأخشاب المدارية، *Tropical Timber Market Report*, vol. 23, No. 17 (1-15 September 2019), p. 7.

(٧٠) مقابلات مع قادة قبائل وتجار الخشب ومثلي الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان، في جوبا وكامبالا، أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

(٧١) مقابلات مع قادة قبائل وضباط في الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان؛ في جوبا وتوريت (جنوب السودان)، أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

(٧٢) مقابلات مع قادة قبائل والمجتمع المدني وموظفي منظمات غير حكومية وضباط في الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان، في توريت، أيلول/سبتمبر ٢٠١٩. والتمس الفريق تعليقا من قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان عن طريق مراسلة خطية لكن لم يتلق رداً بعد.

سادسا - تنفيذ تدابير تجميد الأصول وحظر السفر

ألف - تجميد الأصول

٦٢ - عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٤٧١ (٢٠١٩)، واصل الفريق جمع وفحص المعلومات المتعلقة بتنفيذ الدول الأعضاء لتدابير تجميد الأصول التي تستهدف الأفراد المعينين الثمانية. ويلاحظ الفريق أن أحد الأفراد الخاضعين للجزاءات، بيتر غاديت (SSi.006)، توفي في الخرطوم في نيسان/أبريل ٢٠١٩^(٧٣).

٦٣ - واستناداً إلى وثائق ومعلومات جرى الحصول عليها، حدد الفريق ثلاثة كيانات تجارية لديها حسابات في بنك كيني متصلة بمالك روبين ريك رينغو (SSi.007) كما حدد ثلاثة كيانات تجارية لديها حسابات في بنك كيني وكيانا واحدا لديه حساب في بنك في جنوب السودان متصلة ببول مالونق أوان (SSi.008)^(٧٤). وطلب الفريق معلومات عن هذه الحسابات؛ إلا أنه لم يتلق حتى تاريخه أي إقرار من البنوك المعنية.

٦٤ - كما وجه الفريق رسائل إلى أوغندا والسودان وكينيا ومصر، من خلال بعثاتها الدائمة لدى الأمم المتحدة، بشأن تنفيذ تدابير تجميد الأصول. وخلال فترة الولاية الحالية، لم يتلق الفريق أي ردود.

باء - حظر السفر

٦٥ - واصل الفريق رصد تنفيذ حظر السفر. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ثبت للفريق أن غابرييل جوك ريك (SSi.001) شارك في الألعاب العسكرية والمناسبات الثقافية التي نظمتها جماعة شرق أفريقيا وعقدت في نيروبي خلال الفترة من ١١ إلى ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٩، دون طلب إعفاء من حظر السفر مقدم من السلطات الكينية إلى اللجنة (انظر المرفق السابع).

٦٦ - ووفقاً لمعلومات جمعها الفريق وتثبت من صحتها، سافر بول مالونق أوان (SSi.008) من نيروبي إلى جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، في ٢ تموز/يوليه ٢٠١٩، على متن رحلة تابعة للخطوط الجوية الكينية. وعاد إلى نيروبي من جوهانسبرغ في ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٩ على متن رحلة تابعة للخطوط الجوية الكينية. وقد سافر باستخدام جواز سفر دبلوماسي أوغندي (رقم DA025963)^(٧٥).

سابعا - خاتمة

٦٧ - بعد مرور أكثر من ستة أشهر على تمديد الفترة السابقة على المرحلة الانتقالية، لم تتخذ الأطراف الموقعة على الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان أي قرارات ذات شأن فيما يتعلق

(٧٣) صحيفة سودان تريبيون، "بيتر غاديت من جنوب السودان يتوفي في الخرطوم"، ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٩.

(٧٤) وثائق محفوظة في ملفات الفريق، ومقابلات مع ممثلين سياسيين للجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان، ومنظمة ناشطة من المنظمات غير الحكومية في جوبا، وأحد نشطاء المجتمع المدني في توريت، أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

(٧٥) طلب الفريق مزيداً من المعلومات عن طريق مراسلات رسمية موجهة إلى كل من كينيا وجنوب أفريقيا؛ وحتى تاريخه، لم يتلق أية ردود. مقابلات مع مصادر سرية، الموقع محجوب، تموز/يوليه - آب/أغسطس ٢٠١٩. الأمم المتحدة، "لجنة مجلس الأمن المعنية بالجزاءات المفروضة على جنوب السودان تعدل قياداً واحداً في قائمة الجزاءات الخاصة بها"، نشرة صحفية، ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٩.

بتنفيذ الاتفاق. ومما يبعث على القلق بوجه خاص أن الحكومة لم تبد اهتماما يذكر بالتقيد بنص أو روح الاتفاق بشأن الترتيبات الأمنية، وعدد الولايات وحدودها، والمسائلة المالية. وقد أدت هذه المواقف المتصلبة إلى تآكل الثقة بين الأطراف الموقعة، وهددت بنسف الاتفاق، وشكلت تهديدا مباشرا للسلام والأمن في جنوب السودان.

٦٨ - ووسط هذا العجز في التنفيذ، لم تنجح عمليات التواصل الدولية، غير المتسقة والمتنافسة في بعض الأحيان، في ممارسة الضغوط على الأطراف لاحترام الاتفاق بنصه المكتوب. وبالتركيز على التوصل إلى حل توافقي على مستوى النخبة وتحديد موعد نهائي لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة، أعطى هذا النهج تفضيلا لإنهاء الحرب على تهيئة الظروف اللازمة لإحلال سلام دائم وشامل وحقيقي لملايين المدنيين المنهكين. وينبغي أن يركز الوسطاء الإقليميون والدوليون على تسهيل العودة إلى حوار بناء وشامل وإلى نص الاتفاق، الذي يعد هو الإطار الوحيد المتفق عليه للسلام.

ثامنا - التوصيات

٦٩ - تطلب لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان إلى المجلس أن يهيب بالمؤسسات المالية، ولا سيما البنوك التجارية العاملة في الدول الأعضاء المجاورة لجنوب السودان، أن تزيد التعاون مع الفريق، استناداً إلى الشروط الواردة في الفقرة ٢١ من قرار المجلس ٢٤٢٨ (٢٠١٨)، بصيغتها المحددة في قراره ٢٤٧١ (٢٠١٩). ونظراً لأن الفريق لم يتلق ردوداً على معظم المراسلات التي وجهها إلى المؤسسات المالية الإقليمية بشأن إنفاذ تجميد الأصول، فإن إدخال تعديل على الفقرة ٢١ يتضمن طلبات محددة إلى المؤسسات المالية أن تدعم الفريق يمكن أن يرغم المؤسسات المالية بدرجة أكبر على الامتثال لنظام الجزاءات.

٧٠ - وبالنظر إلى أهمية السلطات الإقليمية وشركات الطيران التجارية في المنطقة في إنفاذ حظر السفر، ينبغي للجنة أن تيسر وضع برنامج تدريب مشترك مع الدول الأعضاء في المنطقة بشأن تنفيذ حظر السفر، وفقاً للفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ٢٤٢٨ (٢٠١٨) المحددة في قراره ٢٤٧١ (٢٠١٩). وينبغي أن يشرك ذلك التدريب سلطات حكومية، بما في ذلك وزارات الخارجية وأجهزة المخابرات ومسؤولو الهجرة وسلطات الطيران، إلى جانب شركات الطيران التجارية العاملة في المنطقة.

٧١ - ويوصي الفريق بأن يعدل مجلس الأمن حظر الأسلحة عن طريق الإذن لآلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية بتفتيش البضائع التي تدخل جنوب السودان والتي حصلت على موافقة إعفاء من اللجنة، وفقاً للقرارات الفرعية ٥ (و) و (ز) من قرار المجلس ٢٤٢٨ (٢٠١٨) والمعاد تأكيدها في قراره ٢٤٧١ (٢٠١٩). ويلاحظ الفريق أن عملية الاستثناء والإخطار التي تستخدمها اللجنة ضرورية لنجاح تنفيذ حظر الأسلحة وأن التحقق الميداني من عمليات التسليم المعفاة من شأنه أن يعزز فعاليته.

٧٢ - ولضمان فعالية تنفيذ حظر الأسلحة، يوصي الفريق بأن تحث اللجنة مجلس الأمن على أن يهيب بالدول الأعضاء المجاورة لجنوب السودان أن تبلغ اللجنة بالخطوات المتخذة لتفتيش البضائع المتجهة إلى جنوب السودان، وفقاً للقرتين ٨ و ٩ من القرار ٢٤٢٨ (٢٠١٨) المحددتين في قراره

٢٤٧١ (٢٠١٩). وإضافةً إلى ذلك، ينبغي للدول الأعضاء المجاورة لجنوب السودان موافاة اللجنة بتقارير التفتيش عملاً بالفقرة ١٠ من قرار المجلس ٢٤٢٨ (٢٠١٨) المحددة في قراره ٢٤٧١ (٢٠١٩).

٧٣ - وينبغي أن تشجع اللجنة حكومة جنوب السودان والدول الأعضاء المجاورة لجنوب السودان على تعزيز جهودها من أجل منع الاستغلال والتجارة غير القانونيين للخشب. فهذه الأنشطة غير المشروعة قد أسهمت بصورة مباشرة وغير مباشرة في تمويل الجماعات المسلحة، بما في ذلك قوات الأمن الحكومية، على النحو المبين في الفقرة ١٤ (ي) من قرار مجلس الأمن ٢٤٢٨ (٢٠١٨) المعاد تأكيدها بالقرار ٢٤٧١ (٢٠١٩).

Annex I

Communiqué of the Intergovernmental Authority on Development Council of Ministers on the consultation meeting of the parties to the Revitalized Agreement on the Resolution of the Conflict in South Sudan



COMMUNIQUÉ OF THE IGAD COUNCIL OF MINISTERS ON THE CONSULTATION MEETING OF THE PARTIES TO THE R-ARCSS

21st August 2019
Addis Ababa, Ethiopia

The IGAD Council of Ministers convened a consultation meeting of the Parties to the R-ARCSS on the 21st August 2019 in Addis Ababa, Ethiopia, under the chairmanship of **H.E. Gedu Andargachew**, Minister of Foreign Affairs of the Federal Democratic Republic of Ethiopia and Chairperson of the IGAD Council of Ministers.

The session was attended by **H.E. Ahmed Isse Awad**, Minister of Foreign Affairs of the Federal Republic of Somalia; **H.E. Sam Kutesa**, Minister of Foreign Affairs of the Republic of Uganda; **H.E. Mohamed Ali Hassan**, Secretary General of the Ministry of Foreign Affairs of the Republic of Djibouti; **H.E. Hirut Zemene**, State Minister of Foreign Affairs of the Federal Democratic Republic of Ethiopia; **H.E. Ababu Namwamba**, The Chief Administrative Secretary of Foreign Affairs of the Republic of Kenya; **H.E. Deng Dau Deng Malek**, Deputy Minister of Foreign Affairs and International Cooperation of the Republic of South Sudan; **H.E. Omar Dahab**, Under Secretary of the Ministry of Foreign Affairs of the Republic of the Sudan, **H.E. Mahboub Maalim**, IGAD Executive Secretary; **H.E. Amb. Smail Chergui**, African Union Commission Commissioner for Peace and Security, **H.E. Dr. Ismail Wais**, IGAD Special Envoy for South Sudan; **H.E. Stephen Kalonzo Musyoka**, Kenya's Special Envoy to South Sudan; **H.E. Jamal El-Sheikh**, Sudan's Special Envoy to South Sudan, **H.E. Lt. Gen Augustino Njoroge**, Interim Chairperson of the Reconstituted Joint Monitoring and Evaluation Commission (R-JMEC); **Maj. Gen. Desta Abiche Ageno**, Chairperson of CTSAMVM, **H.E. David Shearer**, the Special Representative of the United Nations Secretary General to South Sudan and Head of UNMISS, and representatives of the Parties to the R-ARCSS namely Transitional Government of National Unity, Sudan People's Liberation Movement/Army in Opposition, South Sudanese Opposition Alliance, Other Political Parties and SPLM-Former Detainees as well as South Sudanese stakeholders.

Representatives of AUC, the UN, the European Union, the IGAD Partners Forum (IPF), the Troika (Norway, UK and USA), RJMEC and China made statements during the opening session.

After listening to the presentation by the IGAD Executive Secretary on the IBC report, the statement of the IGAD Special Envoy for South Sudan, reports of the Secretary of the NPTC, Interim Chairperson of R-JMEC; and Chairperson of CTSAMVM;

T + 253 21 35 40 50 F + 253 21 35 69 94 E info@igad.int
Avenue Georges Clemenceau, Djibouti P.O. Box 2653, Republic of Djibouti
www.igad.int

The Council, in consultation with the Parties to the R-ARCSS and stakeholders:

1. **Appreciates** that the ceasefire is holding and as a result South Sudan has experienced relative peace, and in this regard **calls** for the cantonment process to be expedited to ensure the continued holding of the ceasefire in South Sudan;
2. **Commends** the Parties to the R-ARCSS for the important work they are doing in the various institutions and mechanisms of the Agreement;
3. **Welcomes** the conducive environment the Government has created for the implementation of the R-ARCSS;
4. **Recognizes and commends** representatives of the opposition parties for moving back and working from Juba;
5. **Takes note** of the progress made in the implementation of the R-ARCSS;
6. **Appreciates** the cordial and constructive manner with which the Parties conducted the consultation meeting;
7. **Commits** to engage their respective Heads of State and Government to directly engage H.E. President Salva Kiir to disburse the balance of the pledged USD 100 million;
8. **Urges** the Government of the Republic of South Sudan to be transparent and put in place accountability mechanisms in the use of funds for the implementation of the Peace Agreement;
9. **Recommends** to the IGAD Heads of State and Government to convene face-to-face meeting of the top leadership of the Parties to discuss and resolve outstanding issues;
10. **Further recommends** to the Heads of State and Government to hold an Ordinary Summit of IGAD in mid-September 2019 to deliberate on and decide, among others, the status of Dr. Riek Machar;
11. **Resolves** that at least 50% of the 83,000 necessary unified forces should be cantoned and barracked, trained and deployed before the end of September 2019;
12. **Welcomes** the adoption of the Terms of Reference of the DDR Commission by the Parties and stakeholders, and the subsequent nomination of candidates by all except the TGoNU and in this regard **decides** that the reconstitution of the DDR Commission should be completed by the end of August 2019;
13. **Urges** the Parties to continue dialoguing and consulting on the issue of the number and boundaries of states with a view to find a common solution, and report on the same to the next IGAD Ordinary Summit in mid-September;
14. **Congratulates** the Republic of the Sudan on the power-sharing deal signed between the Transitional Military Council and the umbrella group Alliance for Freedom and Change that paves the way for a transition to a civilian-led government;
15. **Also congratulates** the Republic of Kenya on being nominated Africa's candidate for a non-permanent seat at the UN Security Council for 2021-2022, and **commends** Djibouti for graciously conceding the results;
16. **Decides** to remain seized of the matters.

-End-

Annex II

Case study on internal fighting among the Sudan People's Liberation Movement-Army in Opposition in Maiwut State

Events in Maiwut state (former Upper Nile state)¹ exemplify how the government, while discussing peace implementation with the SPLM/A-IO, has in parallel been co-opting constituencies within the Nuer community, Riek Machar's historical power-base, to strategically weaken his position.² While this strategy produced visible results in Maiwut, it has also been attempted, less successfully, in Fangak and in the greater Nasir areas of Upper Nile.³

The Panel has corroborated evidence that President Kiir is implementing this plan through the Director General of the General Intelligence Bureau of the NSS, Lieutenant General Thomas Duoth, an ethnic Nuer, as well as other Nuer in the government who are operating under the direct orders of the First Vice President, General Taban Deng Gai, who is also Nuer. According to multiple sources, Deng Gai has viewed the possible return of Machar into the government as a direct threat to the former's current position and his overall political role.⁴

Maiwut state, near the Ethiopian border, was one of the main points of entry used for weapons and food that in the past were delivered to the SPLM/A-IO from outside South Sudan. As a consequence, Maiwut remains one of the most strategically significant areas currently under the control of the SPLM/A-IO.⁵ The area is mostly inhabited by ethnic Ciec-Waw Gajaak Nuer, one of the two ethnic components of the Jikany Nuer.⁶ These communities have been supportive of the SPLM/A-IO under Machar's leadership since its formation.⁷

In July 2019, simmering tensions between SPLM/A-IO military commanders in the area developed. Since 2017 the area has been under the command of two senior military commanders: Major General James Khor Chol, the commander of SPLA-IO Division 5, and Major General James Ochan Puot, the commander of a special force that Machar sent into Maiwut from northern Upper Nile in 2017 to support Chol in fighting the SPLM/A-IO faction led by Deng Gai. Ochan's strategic intervention allowed the SPLA-IO under Machar's command to push the SPLA-IO faction led by Deng Gai towards the border with Ethiopia. This manoeuvre confined Deng Gai's

¹ The area is referred to as Adar state by the SPLM/A-IO.

² Interviews, SSPDF Military Intelligence, SPLM/A-IO Riek Machar faction senior commanders and political leaders, SPLA-IO Taban Deng Gai faction senior commanders, Gajaak Nuer community leaders, elders and civil society, confidential sources; Juba, Nairobi, Khartoum, Kampala, Addis Ababa, by telephone; August-October 2019.

³ Interviews, Nuer community leaders, elders and civil society, regional intelligence personnel, SPLM/A-IO senior leadership, TGoNU representatives, Juba, Nairobi, Khartoum, Kampala, Addis Ababa, by telephone, August, September, October 2019.

⁴ Interviews, SPLM/A-IO(TDG) senior representatives, former SPLM/A-IO(TDG) representatives, Nuer community leaders, elders and civil society, Juba, Nairobi, Addis Ababa, by telephone, August, September, October 2019.

⁵ Interviews, SPLM/A-IO(RM) senior commanders and political leaders, community leaders, elders and civil society, regional intelligence personnel; Juba, Nairobi, Addis Ababa, by telephone; August-October 2019.

⁶ Other Gajaak Nuer sub-groups are Ciec-Chany, Thiang Ciec-Kan, Ciec-Nyajani, and Ciec-Reng.

⁷ The other sub-group is the Gajouk.

forces to Pagak town, securing Maiwut under Machar faction's control. Ochan was subsequently named deputy commander of SPLA-IO Division 5.⁸

In the aftermath of this military victory, General Ochan, who is a local Ciec-Waw, not only gained local popularity, but also controlled a significant share of local resources. Ochan controlled cattle, crops, revenues from cross-border economic activities with Ethiopia and the collection of local taxes. The revenue from these resources had previously benefitted Chol, who hails from Ciec-Niajany. Eventually this rivalry between the two commanders over the division of resources grew until Chol unsuccessfully requested that the SPLA-IO command order Ochan to return to Nasir.⁹

In early 2019, the SPLA-IO forces in the area engaged in minor clashes with one another as tensions festered. To avoid further confrontation, and to re-group in preparation for a possible escalation, Ochan redeployed to Maiwut town, while Chol remained in Turow.

In parallel, tensions developed within the SPLM-IO leadership in Adar state, particularly between the Adar state governor, General Stephen Pal Kuon (from the Thiang Ciec-Khan community) and local Ciew-Waw community leaders. Governor Kuon allegedly complained to the SPLM/A-IO leadership about Ochan, alleging that he had mobilized the local community against him. When, in response, the governor attempted to remove local Ciec-Waw county commissioners from Maiwut and Jotome counties, replacing them with Ciec-Chanys, the local Ciec-Waw community protested these new appointments. Machar intervened by appointing a new, ethnically non-Gajaak, commissioner, who was accepted by the local communities.

Governor Kuon grew increasingly unhappy with the new commissioner and with the Ciec-Waw community more broadly, eventually forming an alliance with General Chol against General Ochan.¹⁰ Minor skirmishes resulted in May and June 2019. Some civilians were killed and cattle were slaughtered in retaliation. Tensions escalated further on 31 July 2019 when Chol deployed military forces from Turow, the headquarters of SPLA-IO Division 5; Jekou, Machar's historical headquarters; and Lolnyang into Maiwut, in order to disarm Ochan's forces. Ochan and the local communities prepared to oppose them.

Upon Chol's arrival in Maiwut, fighting erupted, and local Ciec-Waw armed youth, formerly part of the White Army, sided with Ochan's SPLA-IO forces against Chol's forces. Chol's force were repelled from Maiwut on the first day of fighting. The following day, Chol attacked Maiwut with additional forces, and captured the town, leading Ochan's forces to flee. The Panel received multiple reports of displacement, killings, looting and SGBV abuses resulting from the fighting.¹¹

Ochan then requested support from government forces stationed in Pagak. The Governor of Maiwut state, Bol Ruach Rom, who is aligned with Deng Gai, agreed to

⁸ Interviews, SPLM/A-IO(RM) senior leadership, former SPLM/A-IO(TDG) representatives, community leaders, elders and civil society, Juba, Nairobi, Addis Ababa, by telephone, August, September, October 2019.

⁹ Ibid.

¹⁰ Interviews, community leaders, elders and civil society, Juba, Nairobi, Addis Ababa, by telephone, August, September, October 2019.

¹¹ Ibid.

support Ochan. Soon after, the SSPDF supplied Ochan with weapons, ammunition, and intelligence support.

Seizing this opportunity to inflict a territorial and popularity loss on Machar, Deng Gai and General Thomas Duoth also involved General Garuoth Gathuoth, a government-aligned Jikany Nuer from Nasir, now based in Juba, to manipulate the local conflict to the government's advantage and recruit Ochan and his forces to support the government.¹²

With Deng Gai, General Thomas Duoth and General Garuoth Gathuoth's support, Ochan attacked and re-took Maiwut on 6 August 2019. The Panel received multiple credible reports that Ochan's forces eventually advanced on Turow and burned down the town, leading to further killings, looting in the area and SGBV. Turow is also a designated SPLA-IO cantonment site.

According to multiple sources, a Ciec-Waw general, Saddam Chayot Manyang, based in Khartoum and allied to Machar, was also given money by Juba to go to Maiwut with a government-chartered plane in order to brief Ochan and Ciec-Waw elders on the need to distance themselves from Machar and join the government. Local White Army commanders, however, refused.¹³

Ochan convinced Maiwut, Jotome and Thouch counties' commissioners to write a communique with the Ciec-Waw community leader. In the name of the Ciec-Waw, the community leader announced that their community in Maiwut remained within the SPLM/A-IO but disowned the leadership of Machar, even as the community did not openly side with President Kiir.

Manyang's support for the government was short-lived. After his initial defection, he travelled to Ethiopia to visit Machar. Paid this time by Machar, he re-joined Machar's faction of the SPLM/A-IO and abandoned his pro-government negotiations. The SPLM/A-IO loyal to Machar also sent a delegation to negotiate with Ochan and the Ciec-Waw community. On 22 September 2019, however, Major General Ochan formalized his defection from the SPLM/A-IO by declaring his loyalty to President Kiir in Juba. Ochan stated that his forces "support the implementation of the peace agreement, and I will work under the government of South Sudan." He has since created a provisional military council in Maiwut.¹⁴ However, his decision to openly defect to the government has raised tensions among Ciec-Waw community leaders, whose objective was to protect the local population, rather than participate in proxy contests or weaken Machar's power base in former Upper Nile state.¹⁵

¹² Interviews, SSPDF Military Intelligence, NSS personnel, SPLM/A-IO Riek Machar senior leadership, former SPLM/A-IO Taban Deng Gai representatives, community leaders, elders and civil society, regional intelligence, confidential sources, Juba, Nairobi, Addis Ababa, by telephone, August, September, October 2019.

¹³ Ibid.

¹⁴ See Radio Tamazuj, SPLA-IO's top general defects to government, 22 September 2019: <https://radiotamazuj.org/en/news/article/spla-io-s-top-general-defects-to-government>.

¹⁵ Interviews, community leaders, elders and civil society, Juba, Nairobi, Addis Ababa, by telephone, August, September, October 2019.

Annex III

National Security Service recruitment and training outside the pre-transitional security arrangements of the Revitalized Agreement on the Resolution of the Conflict in South Sudan

The Panel has corroborated information related to a recruitment of over 10,000 fighters that has taken place in former Warrap state (Gogrial, Tonj and Twic areas), President Kiir's ethnic powerbase, over the last several months.¹ The government used community chiefs to recruit local youths, including some children, either voluntarily or forcefully.² Some SSPDF soldiers from these areas who had deserted and returned home were also forcefully enrolled in this process.³

Training for this force started in August 2019 in Yithkuel, Tonj South.⁴ Sources within the security services acquainted with the training told the Panel that the new force is under the direct command and control of the NSS, and simply "trained under SSPDF name".⁵ The NSS has provided logistics, food and instructors.⁶

According to multiple sources within the NSS and the president's office, this force's recruitment started as a consequence of discussions between President Kiir, the Director General of the Internal Security Bureau (ISB) of the NSS, Lieutenant General Akol Kur Kuuc, and local community elders that took a presidential tour in Bahr el Gazhal in March 2019.⁷ Reportedly during these meetings, the president had expressed concern over the lack of discipline among various SSPDF divisions.⁸ Both President Kiir and Kuuc allegedly affirmed that the units they could rely upon were those in the SSPDF headquarters, namely the Tiger Division and the NSS Division for Operations. Therefore, they convinced local Dinka elders in former Warrap state of the need to strengthen the capacity of forces loyal to them, using their ethnic power base in Warrap.⁹

In addition, the Panel corroborated evidence that a training in infantry and urban warfare techniques has been taking place in the NSS facilities in Luri, aimed to further strengthen the combat capacities of the NSS operational units under the Division for Operations. The Panel corroborated that the training is being supervised by NSS 2nd Lieutenant Mohammed Alex, under the overall command of Kur Kuuc.¹⁰

¹ Interviews, NSS and SSPDF high-ranking officers, community leaders, civil society, confidential sources, locations withheld, by telephone, August, September, October 2019.

² Local leaders who declined to and were dismissed from their posts. Interviews, community leaders, civil society, confidential sources; locations withheld; Juba, by telephone; August-October 2019.

³ Ibid.

⁴ Ibid.

⁵ Interviews, NSS high-ranking officers; locations withheld, by telephone; September-October 2019.

⁶ Ibid.

⁷ Interviews, NSS and TGoNU officers; locations withheld, by telephone; September-October 2019.

⁸ Ibid.

⁹ Interviews, NSS and SSPDF high-ranking officers; locations withheld, by telephone; September-October 2019.

¹⁰ Interviews, NSS high-ranking officers, confidential sources; locations withheld, by telephone; September-October 2019.

Annex IV

Serious human rights abuses that led to the standoff on 7 October 2018 at the Blue House

The Panel corroborated that inside the Blue House, most often the ‘criminal’ section, detention conditions are degrading. Most inmates have never been charged and a register containing a list of all the detainees in the facility was only introduced in early 2019. The Panel corroborated the detainees’ lack of access to legal representation, visits of relatives and any significant medical attention, as well as details on the tactics of food denial; pervasive patterns of torture; physical and psychological humiliations.¹

The sources specifically referenced a common practice known as the “midnight pickup”, a form of forcible disappearance, which detainees consider to be the most terrifying abuse committed.² As part of the “midnight pick up” inside the Blue House, the NSS imposed solitary confinement for certain detainees in both the ‘political’ and in ‘criminal’ sections.³ The Panel heard multiple corroborated accounts regarding solitary cells—‘number seven’ in both sections—where detainees were suddenly and forcefully taken out of the cells at night by NSS officers under the presumption of further interrogation. Sources recalled to the Panel that no prisoners picked up from these cells ever returned.⁴

According to multiple sources, the NSS transported the forcibly disappeared detainees to the NSS facilities in Luri, where the detainees were tortured and then either executed or “thrown in the river in a drum with heavy stones”⁵ by a dedicated group acting on orders of the then-NSS Luri commander and Director General of the ISB.⁶ The Panel corroborated that among those taken from the Blue House and consequently killed were Aggrey Idri and Samuel Dong Luak, whose fate was described in the Panel’s final report (S/2019/301).

The Panel further corroborated that the horrendous detention conditions, and in particular the ‘midnight pickups’ practices were the main reason behind the prisoners’ protest that initiated the 7 October 2018 standoff in Blue House. This forcible disappearance practice has been discontinued as a consequence of the prisoners’ standoff. However, the Panel corroborated that other forms of torture and abuses in the Blue House, as in other NSS detention centres, has remained unchanged.⁷

¹ Interviews, South Sudan’s security sector officers, confidential sources; locations withheld; August-October 2019.

² Ibid.

³ Also known as ‘zanzan’.

⁴ A list of disappeared prisoners taken away during the ‘midnight pickups’ is on file with the Panel. Interviews, South Sudan’s security sector officers, confidential sources, locations withheld, August-October 2019.

⁵ Interview, security service personnel; location withheld; September 2019.

⁶ Interviews, South Sudan’s security sector officers, confidential sources; locations withheld; August-October 2019.

⁷ Ibid.

Annex V

Gold in South Sudan

The Ministry of Mining (MoM) has awarded at least twelve companies exploration licenses since the signing of the peace agreement in August 2018.¹ The exploration licenses, which cost \$USD 10,000 plus annual rent, are in part speculative investments because the country has not completed a detailed mapping of its mineral resources to survey the volume and location of deposits. In September, the MoM signed an agreement with Canadian Advanced Satellite Imaging (CASI) Ltd., an affiliate of CVMR corporation, to conduct the first satellite imaging of the country's minerals. The government has not yet financed the study.²

In the past two years, the MoM has also issued small-scale mining licenses to 10 companies in a concentrated area of Gorom, Jubek State, about 30 km southwest of Juba.³ Only one of the companies, 4MB, has constructed its site for mining operations, and is the only legal mechanized small-scale gold mining operator in the country.⁴

The MoM's awarding of exploration licenses contrasts with the on-the-ground reality that almost all gold mining in South Sudan is artisanal, which is managed and regulated at the local or state level.⁵ As such, the MoM lacks the complete authority to regulate and tax artisanal mining.⁶ This fragmented system of authority benefits armed groups, who exploit, tax, and trade gold, as the Panel's final report (S/2019/301) reported, and also contributes to the undermanagement of the sector.⁷

¹ Based on MoM information and online public cadastre portal: <http://portals.flexicadastre.com/southsudan/>.

² Interview, confidential source; by telephone; September-October 2019.

³ Interview, MoM; Juba; September 2019.

⁴ Interviews, MoM; 4MB; registered mining companies; Juba; September-October 2019.

⁵ Article 4.8.1.14.4 determines that the RGT to NU shall ensure strict adherence to the Mining Act, 2012, which defines artisanal mining to mean traditional and customary mining operations using traditional or customary ways and means; does not include any minerals occurring more than 10 metres below the surface, whose recovery requires the use of explosives or that overlies mineral resources.

⁶ Interview; Ministry of Mining; industry expert, foreign diplomat; Juba, Washington, DC; September 2019.

⁷ Article 4.8.1.12 outlines the participation of communities in contracts for natural resources.

S.SUDAN MINING FEE

EXPLORATION LICENSE	FEE(USD)
Application Processing Fee	10,000
Registration Fee	500
Base Amount per CU (for calculating minimum expenditure)	14
Annual Rent per CU	1.43
Application for Exploration Licence Relinquishment Processing Fee	2,000
Registration Fee for Relinquishment	100
Application for Exploration Licence Suspension Processing Fee	3,000
Registration Fee for Suspension	150

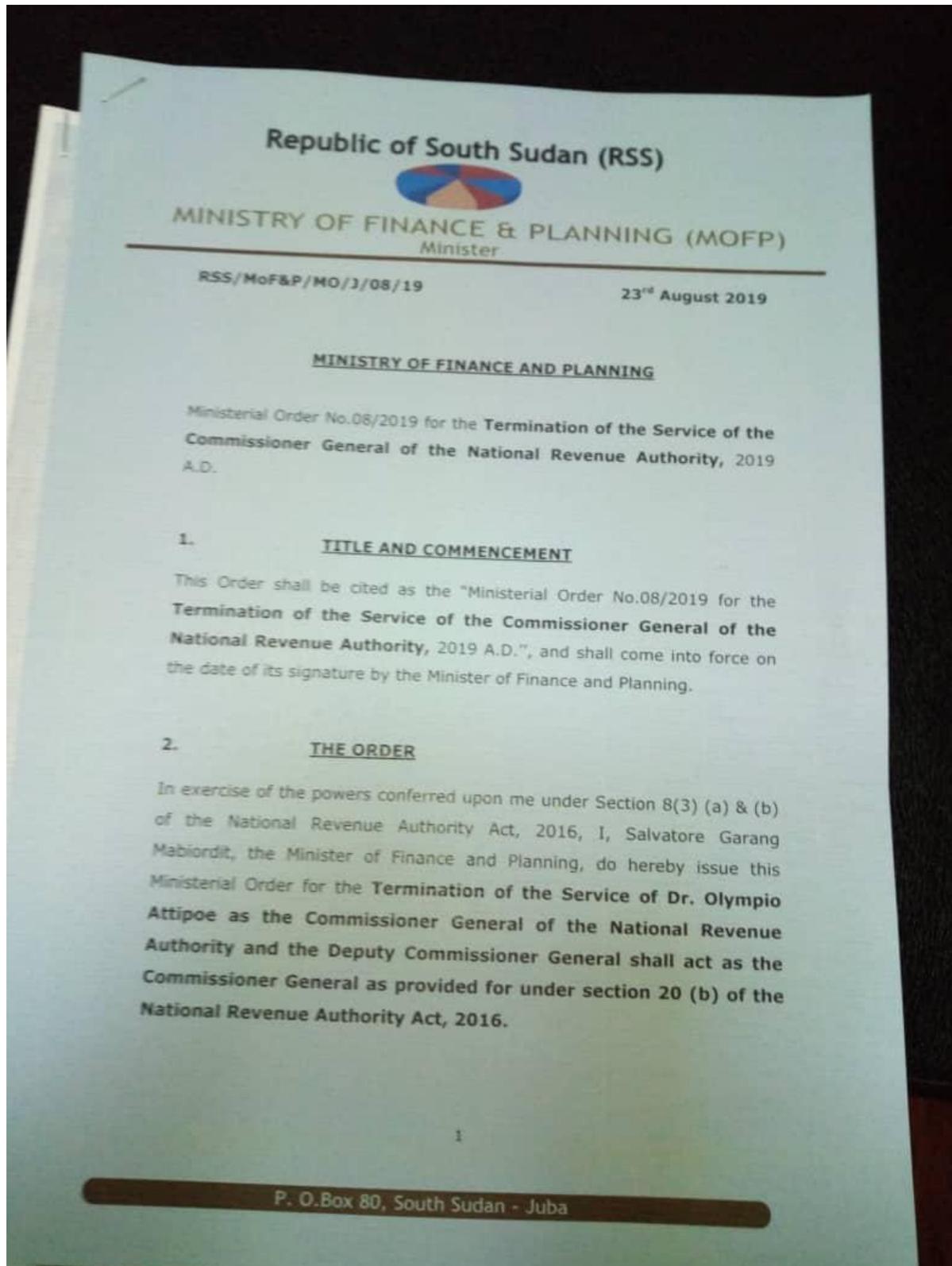
SMALL-SCALE MINING LICENSE	FEE(USD)
Application Processing Fee	6,700
Registration Fee	300
Annual Rent per CU	180
Application for Term Renewal Processing Fee	3,300
Renewal Registration Fee	170

CU = CADASTER UNIT

1 km ²= 5 CU

Annex VI

Ministry of Finance and Economic Planning letter of dismissal of the Commissioner General of the National Revenue Authority



Annex VII

Participation of Gabriel Jok Riak (SSi.001) in the opening and closing of the East African Community games





Republic of South Sudan
MINISTRY OF DEFENCE

Directorate for International and Public Relations

Our Ref: **MOD/DIPR/2407/2019** Wednesday, July 24, 2019
 Your Ref:

The Secretariat,
 East African Community (EAC),
 ARUSHA – TANZANIA

Dear Secretary General,

Sub: Confirming Participation in the Opening and Closing Ceremonies of the EAC Military Games and Cultural Event

The Directorate for International and Public Relations of the Ministry of Defence and Veterans Affairs of the Republic of South Sudan presents its compliments to the Secretariat of the East African Community and has the pleasure of informing the esteemed Secretariat that the Honourable Minister of Defence and the Chief of Defence Forces have accepted to participate in the event as invited. The Directorate therefore wishes to inform that the South Sudan delegation shall comprise the following:

1. Hon Kuol Manyang Juuk (Minister);
2. General Gabriel Jok Riak Makol, CDF;
3. Maj Gen Kuol Deng Abot;
4. Brig Gen Santo Domic Chol;
5. Capt Ayuen Matthew Mabiey; and
6. Capt Deng Tong Akol.

The Directorate for International and Public Relations of the Ministry of Defence and Veterans Affairs of the Republic of South Sudan seizes this opportunity to renew to the Secretariat of the East African Community the assurances of its highest consideration.



Maj Gen Kuol Deng Abot
 Director General

Cc: File

MOD/RSS/Bilpham GHQs, Tel: +21197468864 / +211955683492, Email: abotkuol@gmail.com